سلسلة : النظريات الاجتماعية
(الكتاب الرابع)

هــربــرت سبنـــسر

مؤسس التصور العضوى للمجتمع

دكتور
علي ليلة
أستاذ النظرية الإجتماعية
جامعة عين شمس

2006



للطباعة والنشر والتوزيع
3 ش أحمد ذو الفقار – لوران الإسكندرية
تليفاكس : 002/03/5840298
محمول : 0124686049

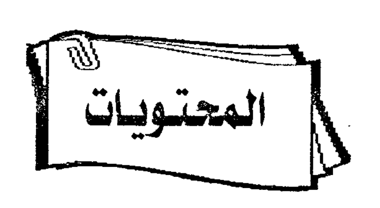


للطباعة والنشر والتوزيع
3 ش أحمد ذو الفقار – لوران الإسكندرية
تليفاكس : 002/03/5840298
محمول : 0124686049

رقم الإيداع : 2005/20700

الترقيم الدولي : 977-411-237-7


بسم الله الرحمن الرحيم



الموضوع	الصفحة
الفهرس	5 – 6
المقدمة	7 – 9

الفصل الثالث

هربرت سبنسر يتصور المجتمع كائنا عضويا

مقدمة

عاصر هربرت سبنسر أكثر فترات التاريخ الإنجليزى تفاؤلاً وحرية، أنفق معظم حياته خارج نطاق التعليم المدرسى، كان عصامياً يمتلك فردية مؤكداً عليها، أسهمت فيما بعد فى تشكيل نموذجه الفكرى. أمضى فترة تنشئته للاجتماعية فى مناخ اجتماعى ودينى يدعم كل ما هو فردى، وكل ما هو أخلاقى. لذلك وقف فيما بعد ضد تدخل الدولة وضد كل ما يعد تشريعات اجتماعية. تأثر بميثولوجيا «ليل» ونظريته عن النمو الطبيعى، بحيث انعكست هذه الأفكار فى كتابه (الاستقرار الاجتماعى) (1850). نظر إلي التطور الاجتماعى باعتباره يماثل التطور العضوى، وظل طيلة حياته أسير هذه الفكرة وانتقلت إليه الوضعية من جيرمى بنتام عبر جون ستيوارت مل.

ومن الواضح أن حياة هذا العالم سادها اتجاها فردياً يرثه كل رجل عصامى لم يشعر بالحاجة إلي الغير فى حياته. إذ نجد لديه إيماناً عميقا بقانون الطبيعة ينبثق من إيمان دينى نشأ عليه فى أسرته، وكذلك حباً لبلده وظروفه الاجتماعية، وكراهية للتدخل فى هذه الظروف حتى تسير على ما هى عليه. ولقد ساهمت هذه الملامح فى تشكيل موقفه ضد مجموعة من التيارات الفكرية التى سادت فى عصره، فتعاطف مع بعضها وأختلف مع البعض الآخر، ونتج عن هذا التعاطف والاختلاف تصوراً فكرياً له جوانبه الإستاتيكية والديناميكية.

ويمكن القول بأن هربرت سبنسر قد طور نظرية اجتماعية شكلت أسهاما فى النظرية العامة لعلم الاجتماع من ناحية، ووضعت الأساس للبنائية الوظيفية فى علم الاجتماع بصورة خاصة من ناحية ثانية. فقد طور

هربرت سبنسر على المستوى النظرى التصور العضوى للمجتمع، وهو التصور الذى وضع أساس النظرة الكلية للمجتمع، باعتباره كلا عضوياً يتشكل من مجموعة من العناصر او الأعضاء المتضامنة عضويا والتى تتبادل الإسهام مع بعضها البعض. بحيث نجد أن هذا التصور العضوى للمجتمع شكل أساس التصور النسقى الذى سوف نلاحظة بعد ذلك عند اميل دوركيم، الذى أفرغ التصور العضوى لهربرت سبنسر من المضمون البيولوجى وملأه بمضمون اجتماعى، ثم تبلور هذا التصور العضوى بعد ذلك ليصبح نسقا مجردا عند البنائيين الوظيفيين المحدثين يشير الى مجتمع له أسسه الواقعية. بالاضافة الى ذلك فقد كانت لهربرت سبنسر إسهاماته المنهجية الواضحة وهى الإسهامات التى يمكن بلورتها حول إسهامين رئيسين. الأول تأسيسه للمماثلة العضوية باعتبارها منهج يحاول النظر الى المجتمع بإعتباره كائنا عضويا، وقد كان سبنسر على وعى بأنه يستخدم المماثلة بهدف ان يوضح لنا منطق النظرة الى المجتمع باعتباره يشكل «كلا». وهو التصور التى بقيت بعض آثاره الحيوية عند إميل دوركيم حينما اكد على مفهوم «العقل الجمعى» و «الوعى الجمعى» و «الضمير الجمعى» باعتبار أن للمجتمع او الجماعة ضمير وعقل. بالإضافة الى ذلك فقد اكد هربرت سبنسر على المنهج المقارن والاستقراء المستند الى مبدأ او قانون، وهو الاستقراء الذى يختلف عن الاستقراء الذى تؤكد عليه النزعة الامبيريقية الفجة.

بالإضافة الى ذلك فقد قدم هربرت سبنسر أسهاماً واضحاً فيما يتعلق بالمضمون العينى لتصور المجتمع من حيث كونه يشكل كلا متكاملاً تتبادل اجزاءه الإسهامات الوظيفية المتبادلة، وهى الإسهامات التى تتحقق على خلفية من التوازن الذى يشكل الحالة القاعدية للمجتمع، أو حالته الدائمة. قد يحدث ما يؤدى الى تغير المجتمع، أو انحراف بعض عناصره، غير ان حالة

التوازن تظل هى الحالة المرجعية التى ينبغى أن يرجع اليها المجتمع، حتي تتمكن أجزاءه من أداء وظائفها على الوجه الأكمل.

لقد حاولت فى هذا الكتاب تقديم رؤية موجزة لنظرية هربرت سبنسر فى المجتمع، باعتبارها النظرية التى شكلت أحد المصادر التى مهدت لقيام الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع. ولإنجاز ذلك فقد حاولت فى الفصل الأول التعرف على الجذور الفكرية لنظرية هربرت سبنسر، وهى الجذور التى تشكلت من التيارات الفكرية التى لعبت دوراً محورياً فى تأسيسه لنظريته. وفى الفصل الثانى سعيت إلى توضيح مقولات البناء المنهجى عند هربرت سبنسر، لكى أوضح منطق تفكيرة. ونحن اذا تأملنا هذا البناء المنهجى فسوف نجد انه قد حدد فى نطاقه كثيراً من القواعد المنهجية التى عمل بها علم الاجتماع بعد ذلك. وفى الفصل الثالث اتجهت الى تحديد الأبعاد الأساسية لنظرية هربرت الوظيفية فيما يتعلق بالمجتمع باعتبارها حصاداً للتيارات الفكرية التى تأثر بها، وأيضا لمنهج تفكيره.

لقد قدم هربرت سبنسر نظرية شاملة فى الدولة وفى أنماط المجتمعات وفى التطور الاجتماعى، وقد اقتصرت فى هذا المؤلف الموجز على توضيح وجهة نظرة فيما يتعلق بالتصور العضوى للمجتمع كأساس للتصور الوظيفى الذى تطور مستنداً إليه بعد ذلك، وأتمنى ان أكون بهذا الجهد قد وفقت فى تحقيق الهدف الذى وضعت هذا الكتاب لتحقيقه.

والله الموفق أولاً وأخيراً،،،

علي ليلة

القاهرة/ أكتوبر ٢٠٠٥

الفصل الأول

الجذور الفكرية لنظرية هربرت سبنسر

الفصل الأول

الجذور الفكرية لنظرية هربرت سبنسر

تمهيد :

نقصد بالأبعاد المعرفية محاولة تحديد أهم التيارات أو الاتجاهات الفكرية التى كانت سائدة فى تلك الآونة والتى أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى صياغة النموذج الفكرى لهربرت سبنسر. ونحن لا ندعى لأنفسنا إمكانية حصر كافة هذه الاتجاهات التى تولت صياغة موقفه النظرى، وإنما نحاول فقط تحديد أكثر الاتجاهات بروزاً، ذلك عن طريق تحليل أهم أفكاره، ثم البحث عن أصل هذه الأفكار فى التيارات الفكرية التى سادت عصره أو السابقة عليه. واستنادا إلى استكشاف السياق المعرفى لهربرت سبنسر فسوف نجده يتضمن عدة تيارات فكرية أساسية كان لها تأثيرها على نموذجه النظرى. حيث يمكن حصر هذه التيارات فى الفكر التطورى، وكذلك الفكر العضوى، إضافة إلى النموذج الميكانيكى الذى ازدهر فى علم الطبيعة، إلى جانب الفكر النفعى سواء فى مقولاته الاقتصادية أو الأخلاقية.

ونحن إذا تأملنا التيارات الفكرية التى تأثر بها هربرت سبنسر فسوف نجد انها لعبت دوراً محوريا فى تشكيل نظريته عن الفرد والمجتمع، والعمليات الاجتماعية التى تربط بينهما. يتضح ذلك من اننا إذا نظرنا إلى القضايا والمفاهيم المتضمنة فى نموذجه النظرى فسوف نجد انها تحدد علاقته بهذه التيارات الفكرية. على سبيل المثال نجد ان تاكيد هربرت سبنسر على النزعة الفردية قد تحقق تحت تأثير المذهب النفعى، والنزعة الفردية الاقتصادية. حيث اكد تحت تأثير هذا التيار الفكرى على الفرد

والسلوك الفردى باعتباره نقطة انطلاق التفاعل الاجتماعى الذى يتصاعد ليؤسس المجتمع، الذى لم ير سبنسر هوية منفصلة له غير تلك التى للافراد المشكلين له. وتحت تأثير المذهب النفعى ايضا نجده يرفض تدخل الدولة والمجتمع ويرى ان الاخلاق الفردية المستند إلى قانون المنفعة هى القادرة وحدها على توجية السلوك الفردى. بالاضافه إلى ذلك فقد أدى تأكيد هربرت سبنسر على الفرد إلى تأكيده على مفهوم النمو والتطور، وهو المفهوم الذى جعلة يقترب من الفكر التطورى. إلى جانب ان تأكيده على الفرد، ساعده على ادراكة باعتباره كلا ككل الأبنية والكليات الموجودة فى الكون، ومن بينها المجتمع. على هذا النحو فقد ادرك هربرت سبنسر كلية المجتمع عبر التأكيد على كلية الفرد، وقد كانت المماثلة العضوية هى قنطرة عبورة فى هذا الاتجاه.

ذلك يعنى ان النموذج النظرى الذى قدمة هربرت سبنسر كان انعكاسا أمينا وتركيبيا لقضايا طرحت فى التراث النظرى السابق عليه، وقد كان تراثا ثريا انعكس ثراؤه على طبيعة تنظيره – الذى إنطلق من داخل علم الاجتماع – للاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا. ونعرض فيما يلى للاتجاهات النظرية التى كان لها تأثيرها على تنظير هربرت سنسر.

أولا: الفكر التطوري:

يعد الفكر التطورى أحد المحاور الهامة فى بناء النظرية السوسيولوجية عامة والنموذج النظرى لهربرت سبنسر خاصة. ويستند الفكر التطورى إلى تراث نظرى سابق فى تاريخ علم الاجتماع. كالنظريات الدورية لفيكو، ومراحل المجتمع الإنسانى لكوندرسيه، والمراحل المتعاقبة فى

تاريخ المجتمع الإنسانى التى تحمل فى داخلها قوته ثم فنائه كما عند بن خلدون. كل ذلك شكل تراثاً كان يجب أن نتوقع إستمراراً له، إلا أنه هذه المرة – أى فى حالة هربرت سبنسر – كان أكثر اتصالا بالطبيعة العلمية للنظرية السوسيولوجية.

وقد أشرت إلى أن الفلسفة الهيجلية كانت فى مضمونها تفسيرا أو توضيحا للأسلوب الذى يتطور أو ينمو به الوعى أو الروح من خلال التاريخ حتى بلوغها غاية الكمال فى تحقق الدولة الألمانية. وأشرت إلى أن قانون الحالات الثلاث عند أوجيست كونت يعد تصويرا لنماذج مجتمعية وفكرية مرت بتاريخ الإنسان. وأن المرحلة الوضعية شكلت المرحلة الحاسمة فى تطور هذا التتابع التقدمى لأنها مثلت حينئذ كمال الفكر الإنسانى. ولأنها كانت تحمل فى طياتها اهتماما بالمنهج العلمى بدلاً من الفكر النقدى فى معالجة قضايا النظام فى المجتمع. وأيضاً لأن الفترة الوضعية سوف تضع نهاية للفترة الثورية بتأسيسها النظام الاجتماعى الذى يستند إلى مبادئ التقدم والنظام، ثم تأتى الماركسية بعد ذلك لتتابع تطور النموذج المجتمعى بناء على تطور وسائل الإنتاج.

وبالإضافة إلى طبيعة وجود وفاعلية الاتجاه التطورى فى الفكر الفلسفى، فقد شهد الفكر الأنثروبولوجى التأكيد أيضاً على النظرية التطورية فى دراستها للثقافة أو النماذج المجتمعية. وقد ازدهرت مناهج الدراسات التطورية حينئذ، وانقسمت بين المنهج التاريخى والاستقرائى. أما وجهة النظر الاستقرائية فقد كانت تركز على أن التطور عبارة عن عملية تنتج بواسطة الفعل المتراكم لمتغير أو عديد من المتغيرات التى تؤدى فعلها بصورة مستمرة كما فى النظرية الدارونية مثلاً، حيث نجد ان العملية التطورية سببها الفعل المستمر لمتغيرات الوراثة والتنوع والانتقاء الطبيعى. فى حين اننا إذا درسنا

التطور من وجهة النظر التاريخية فإن عملية التطور ينظر إليها باعتبارها سلسلة من المراحل المتعاقبة للنمو أو التطور[1].

في هذا الإطار كان للتطوريين منظوراً خاصاً للتطور حيث الحياة تبدأ تطورها من الكائنات الحية ونظمها وتنتهي بالإنسان ونظمه الاجتماعية، وأن التطور البيولوجي يشكل بداية للتطور الإجتماعي[2]. وأن التطور الاجتماعي إنقسم تاريخنا إلى إتجاهين، حيث يحاول الإتجاه الأول تصوير المراحل المتعاقبة التي يمر بها نموذج المجتمع كما فعل لويس مورجان في كتابة المجتمع القديم Ancient society ، حيث نجد فيه محاولة لتحديد مراحل التطور الاجتماعي. وفي هذا الإطار نجده يؤكد أن كل مرحلة تتميز بنظم اجتماعية معينة، وقد إعتبر الشعوب البدائية في العصر الحاضر ممثلة للمراحل التي مرت من خلالها الشعوب المتحضرة منذ عدة قرون. وقد كان أصحاب هذا الاتجاه يعتقدون في افتراض أن تطور الثقافة يعد تطوراً أحادي المسار، فكل الثقافات العديدة التي لدينا يمكن ترتيبها في سلسلة واحدة أو خط تطوري واحد. وعلى ذلك فأي ثقافة في هذه السلسلة يفترض وجوب مرورها خلال كل المراحل التطورية السابقة. وقد تعرض هذا الاتجاه لنقد أساسي يذهب إلى أن قدراً كبيراً من المجتمعات الموجودة يوضح أن تطور الثقافة ليس أحادياً في مساره، وذلك يرجع إلى أن كل مجتمع يطور أو ينشئ نموذجاً خاصاً به، له إرتباطات معينة ببيئته وتاريخه[3]. وقد ركز الاتجاه الثاني على تتبع التطور الأحادي المسار أيضاً لأحد النظم الاجتماعية وليس للمجتمع ككل مثلما فعل باخوفن وأثبت أن كل مجتمع بشري لا بد أن يمر من خلال عدة مراحل. أولها المرحلة الأمومية حيث تنحصر القرابة من خلال الإناث مع افتراض ضمني أن الشعوب التي تسودها هذه المرحلة هي أكثر الشعوب بدائية[4]. بينما قام آخر مثل هنري مين الذي وصل إلى نتيجة

مختلفة تذهب إلى أن العائلة الأبوية الكبيرة هى الشكل الأصيل للحياة الاجتماعية وأن الإنتساب والقرابة كان فى خط الذكور فقط فى كل المجتمعات الإنسانية فى مرحلة معينة. وبالرغم من هذا التناقض البين فى النتائج إلا أن أبحاثهما نشرت فى نفس السنة، ويعزى هذا الخطأ إلى تعميم الافتراضات التطورية من استقراءات إنتقائية محدودة. تلك التعميمات التى كان من الصعب أن تصدق على كل المجتمعات، وذلك لأنها نظرت إلى الإنسانية باعتباره مجتمعا واحدا يشكل وحدة شاملة لا بد أن تمر مجتمعاتها بمراحل تطورية وحتمية محددة. وينتقد راد كليف براون الإتجاه التطورى الأنثروبولوجى حينما يؤكد أنه قد تمت محاولات تتبع تطور المجتمع الإنسانى من وجهة النظر التطورية وليست الاستقرائية. وأن الأنثروبولوجيا التطورية لم تكن تعرف أهدافها فى هذا الصدد، فهى لم تقرر هل هى تهدف إلى إعادة تركيب أو بناء تاريخ المجتمع أو الثقافة أم أن هدفها يتمثل فى اكتشاف القوانين العامة التى تحكم تطور المجتمع والثقافة ككل(5).

وإلى جانب التطورية الفلسفية (أو فلسفات التقدم) والتطورية الأنثروبولوجية نجد التطورية الحيوية متمثلة فى النظرية البيولوجية الدارونية، التى تعد إحدى النظريات الأساسية فى الفكر التطورى الذى كانت له السيطرة على المناخ الفكرى لأوروبا فى القرن التاسع عشر. هذا بالإضافة إلى تأثر الفكر الدارونى بفلسفات الصراع التى كانت لها سيطرة وقوة فى هذه المرحلة. ولتحديد العلاقة بين نظرية سبنسر ونظرية إيراسموس دارون، وعلاقتهما معاً بالفكر التطورى، فإننا نجد وجهتى نظر فى هذا المجال. حيث تؤكد وجهة النظر الأولى أن الأول أى سبنسر قد أخذ عن الأخير تطوريته، بينما تؤكد وجهة النظر الأخرى أن الأول هو الذى تولى صياغة أسس فكر الأخير. والواضح أنه ببحث هذه العلاقة الفكرية بين العالمين – سبنسر

وداروين – نجد أن كلا وجهتي النظر لديها جانباً من الحقيقة. ولتوضيح ذلك نؤكد أنه أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر تقوض الإعتقاد في ثبات خلق الكائنات الحيوانية والنباتية بواسطة علماء البيولوجيا مثل أدانسون Adanson ودى موبيرتا De Moupertais وبوفر Buffor وإيراسموس داروين Darwin Cabanisوكابانس ولاسبيد Lacepedeحيث جاهد هؤلاء من أجل صياغة نظريات عن التطور العضوى، تلك التى صيغت نهائياً بواسطة لامارك Lamark فى خطابه الإفتتاحى الرسمى لدروس فى علم الحيوان فى عام 1800. وكان من بين العلماء التطوريين المتخصصين فى علم البيولوجيا الذين قد حضروا محاضرة هربرت سبنسر وذلك قبل ظهور إيراسموس داروين، غير أن داروين نشر وجسد النظرية فى كتابه أصل الأنواع عام 1859، بينما كان سبنسر قد تحدث عن بعض هذه الأفكار متأثراً بقراءة كتاب أوجست كونت عن الاستقرار الاجتماعى Social statics الذى نشر فى عام 1851 (6) ومما يدعم وجهة النظر الأخيرة قول داروين فى حديثه عن الانتقاء الطبيعى، وهو أحد أبواب كتابه أصل الأنواع لقد قلت بهذا المبدأ الذى يحافظ بواسطته على كل تنوع بسيط إذا كان مفيداً، وعبرت عنه بواسطة مصطلح الانتقاء الطبيعى، وذلك من أجل أن نوضح علاقته بقدرة الإنسان على الإنتقاء. غير أن التعبير الذى استخدم غالباً بواسطة هربرت سبنسر كان مصطلح البقاء للأصلح وهو تعبير أكثر دقة، وإن كانت له أحياناً نفس درجة الإقناع(*).

(*) يعرف دون مارتندال التصور العضوى بأنه ذلك الاتجاه من الفكر الذى يبنى تصوره عن العالم على أساس من النموذج العضوى، ونعنى بالميتافيزيقا العضوية محاولة تفسير الحقيقة أو العالم، وكل الأشياء كما لو أنها كائناً عضوياً معيناً، وأن لها نفس خصائص هذا الكائن العضوى، مثل أن يكون على قيد الحياة أو أن له (أساساً حياً) أو أن العلاقات السائدة بين الأجزاء مثل تلك العلاقات التى بين أعضاء الكائن الحى.

فإذا أختلف العلماء كما أوردنا بشأن هذه القضية فإن ذلك يعنى أن الفكر التطورى شكل مناخاً فكرياً لهذه الحقبة من تاريخ النظرية السوسيولوجية، سواء فى الأنثروبولوجيا أو الفلسفة أو علم الحياة. وبذلك فقد كان هذا النموذج من التفكير متاحاً لكلاهما، فبينما نجد أن دارون قد أقدم على صياغة نظرية منظمة عن التطور البيولوجي ثم الاجتماعى، نرى أن سبنسر يسير فى صياغته لنموذجه عن التطور الاجتماعى مستنداً إلى النموذج العضوى البيولوجى، وأن كليهما قد إستلهم هذا الفكر التطورى المشترك. يؤكد ذلك قول ليزلى ساكلير أن هربرت سبنسر مثل دارون قد تأثر وأثير للغاية بأفكار توماس مالتس حتى أنه فى مقالته الأولى التى كتبها عن التقدم أسبابه وقوانينه، والتى ظهرت عام 1857 حيث نجده قد توسع فى البرهنة الموجزة التى قدمها فى مقالته التى صدرت عام 1852، وفيها يعزى التقدم إلى ضغط السكان، حيث اكد أن لذلك متتاليات هامة على بقاء وفناء الجماعات العديدة فى المجتمع.

ثانياً: التصور العضوي كأساس للمجتمع:

يعد التصور العضوى للمجتمع من أهم محاور نظرية هربرت سبنسر. والواقع أن الباحث إذا أمعن النظر لوجد أن هناك درجة عالية من التلازم بين التصور العضوى للمجتمع(*) وبين أتباع النظرة التطورية له. فمن الواضح أن التصور العضوى الكلى يعد أحد السمات الأساسية فى الفلسفة

(*) يؤكد مارفن هاريس أن سبنسر وليس دارون هو الذى نشره مصطلح التطور Evolution واستخدمه لأول مرة فى مقالة عنوانها (القوانين النهائية فى الفسيولوجيا) ظهرت عام 1857 .. وأن سبنسر أيضاً وليس دارون هو الذى أقر عبارة (البقاء للأصلح Survival of the fitest) فى كتابه مبادئ البيولوجيا Principles of Biology الصادر عام 1866 ص 444، وهو إسهام سلم به دارون بتغييره لعنوان باب عن الإنتقاء الطبيعى فى الطبعة الخامسة لكتابه أصل الأنواع ليقر (الإنتقاء الطبيعى) أو (البقاء للأصلح).

الهيجلية، وقد تجلى هذا التصور أيضاً فى الفلسفة الوضعية عند كونت، كما عند أصحاب المدرسة الصورية فى علم الاجتماع. حيث أبرزت هذه الفلسفات أن من أهم ملامح النزعة التطورية تصورها لانتقال المجتمع كلية من مرحلة إلى أخرى، حيث يسود فى كل مرحلة مجموعة من النظم المتجانسة.

ولمحاوله تتبع التطور التاريخى للتصور العضوى فإنه من الضرورى أن نرجع به كما يؤكد بيترم سروكين إلى حالة وجوده عند الرومان والإغريق والهنود والصينيين(7). ذلك يعنى أن علماء الاجتماع أو البيولوجيا لم يكونوا هم أول من توصل إلى هذا التصور للمجتمع، بل انتشر هذا التصور فى نظم عقلية كثيرة غير هذه العلوم. وعلى سبيل المثال يؤكد أ.ر. فاجنر A. R. Wagner فى كتابه «الجينولوجيا الإنجليزية English Genealogy» أننا نقابل أبان العصور الوسطى فى أوربا مماثلة للمجتمع بجسم الإنسان عند كثير من الكتاب خلال هذه الفترة. فالمجتمع له رأسه، وقلبه، ويداه، وبطنه، وأقدامه وكل عضو من هذه الأعضاء له عمله الخاص به، فهذا يسيطر وذلك يدق لكى يجلب التدفئة وهذا ليدافع، وذلك ليأكل ويقوى ويمارس الحركة. بل أننا نجد أن التراث الفكرى للمجتمع الهندى يحتوى على تصور عضوى متكامل، ولنأخذ منه على سبيل المثال ترانيم «ريج فدا» «بداية الترانيم الهندية» حيث نجد تصويراً للمجتمع الهندى بجسم يتكون أو يحتوى على أربعة فئات هامة تستمد أصولها من التكوين اللاعضوى، فالبراهمة أو القساوسة فى قمته، والكشتيريا Kshatryas أو المحاربين فى أذرعته، والفيزياس Vaisyas أو التجار الذين يكونون صدره، والسودرا Sudras أو العبيد الذين يكونون أقدامه. وأن الوجود السليم للمجتمع يكمن فى بقاء هذه

الفئات فـى أماكنها تؤدى وظائفها، وأن التوزيـع أو التخصيص لهـذه الفئات قـدرى بواسطة خـالق الكون ولا يمكن تعـديله، وعلى أسـاس ذلك قـامت أكثر التقسيمات الطبقية صرامة وانغلاقا فى المجتمع الهندى.

ويؤكد دون مـارتنـدال أن التصـور العضـوى إنتـشر فى الأنساق الفكرية الثلاثة التى مهدت لظهور نظرية علم الاجتماع. ففى الفلسفة كان تصوراً ملازماً للفلسفة المثالية ومضاداً للنزعة التجريبية. فبينما أكدت المثالية الموضوعية عند هيجل على أن التاريخ هو نمو الوعى بالنوع الإنسانى، وأن العـقل الإنسـانى ينمـو بنفس طريقـة نمو الفـرد من الطفـولة وحـتى النضج العقلى[8]، نجـد أن مثـالية الإرادة لشـوبنهـاور تؤكـد بين سطورها أن العـالم ينبغى ان يدرك فى النهاية باعتباره عملية حية، ثم يجمل ذلك فى تحديد عناصر التصور العضوى فى نطاق الفلسفة على أنها تتشكل من :

1- المفهوم اللاهوتى للطبيعة.

2- وأن النظرة إلى الطبيعة والمجتمع والتاريخ ينبغى أن تكون كلية، لأن ما هو ليس كلا متكاملاً يفقد سماته ومعناه (حياته) حينما يقسم أو يحلل.

3- أن فكرة العلاقة بين الأجـزاء الفـرعـيـة للطبـيـعـة والمجـتـمع والتـاريخ والحضارة، تناظر العلاقة بين أعضاء الكائن الحى. بالإضافة إلى ذلك فقد أخذ علـم الإجتماع عن الفلسفة المثاليـة التصور العضوى للمجتمع والتاريخ والحضارة[9].

بالإضافة إلى ذلك فقد كانت الثورة الفرنسية مصدر إلهام لإثراء التصور العـضـوى، بعـد أن تحـرك من نطـاق الفكرة اللاهوتيـة إلـى نطاق المجـتـمع والواقع، حيث دخل مجال علم الاجتماع. إذ برز التمسك بهذا التصور كرد فعل لقيام الثورة، فى محاولة السيطرة على العبث والتحطيم والفوضى التى

اجتاحت المجتمع. فى هذا الإطار كانت التصورات العضوية المحافظة تتخذ موقفاً واضحاً ضد الفكرة القائلة بنشأة المجتمع على أساس تعاقدى إتساقاً والنموذج الميكانيكى. وأن المجتمع فوق الأفراد وسابق عليهم، وباق بعد موتهم، ومن ثم فليس للأفراد حق فى التغيير الإرادى لأى من مكوناته، ولتوضيح هذا الموقف يعيب المفكر الإنجليزى أيدموند بورك Edmund Burk بدوره على الثوريين الفرنسيين معاملتهم للمجتمع باعتباره آلة، معتقدين أنهم يستطيعون أن ينزعوا الأجزاء المعيبة لاستبدالها بأخرى جديدة، وهم بذلك يقتلون النظم القائمة والقديمة التى تشكلت من خلال تطور تاريخى طويل والتى هى مكملة ومتكاملة مع النظام الاجتماعى القائم. بالإضافة إلى ذلك فقد عاب عليهم تأكيدهم على أن الفرد أهم من الدولة، و ان العنصر أكثر أهمية من الكل. إرتباطاً بذلك عولجت الدولة وكأنها مجرد علاقة تعاقدية متبادلة. وقد كانت متضمناتهم واضحة فى هذا الصدد تؤكد على أنه ما دامت الدولة قد قامت بناء على تعاقد فإنها يمكن ان تنحل متى يقرر الأطراف المتعاقدة أنها لم تعد تشبع حاجاتهم بعد. ثم نجده يقدم رداً على هذا الموقف العقلانى الذى يؤكد أن الفرد ليس له حقوق مطلقة، وإنما فقط له تلك الإمتيازات التى تسود فى مجتمع معين والتى اكتسبها بالنظر إلى كونه قد ولد فى هذا المجتمع، بتأكيده ان الحقوق والإمتيازات تنمو ببطء بأسلوب عضوى، وأنها تاريخية فى طبيعتها وليس مطلقة. فالمجتمع لم يوجد فى الحاضر فقط، أنه عبارة عن سلسلة لا نهاية لها من الأجيال المتعاقبة، حيث كل جيل يرث من الأجيال السابقة عليه، وأن كل فرد ليس إلا حلقة فى هذا التسلسل. وعلى ذلك فجيل الثورة ليس له الحق فى أن يحطم عادات ونظم لا تنتمى فقط اعصره ولكنها تنتمى أيضا للأجيال السابقة والمقبلة، فليس هناك حق لستة وعشرون مليون فرنسى أن يعتبروا أنفسهم، أن لهم السلطة الحاكمة

على الماضى والحاضر والمستقبل، كما أنه ليس لهم إلا أن ينجزوا ويضيفوا لما لديهم، ثم يتركوا ما ترثه الأجيال المقبلة. ثم يدافع عن الدولة فيؤكد أنها وحدة عضوية عليا وهى جزء مكمل للوحـدة القوميـة. وبذلك نجد أن بورك يقدم نظرية عضوية وتطورية وتاريخية عن المجتمع، يؤكد فيها على العوامل اللاعقلانية التى توجه السلوك البشرى، فى هذا النطاق نجد ان أوجست كونت، وآخرون مثل دى مستير De maustre ودى بونال De Bonald يقفون نفس الموقف الذى اتخذه ادموند بورك.

ويقدم لنا دون مارتندال فى نوع من الإيجاز خصائص التصور العضوى للمجتمع كما طرح فى نطاق علم الاجتماع. حيث يؤكد أن هذه الخصائص تكمن فى تصور أن وظيفة العلم هى دراسة العلاقات المتبادلة بين أنواع الظواهر الاجتماعية العديدة. إضافة إلى أن هذه العلاقات هى من نوع علاقة الجزء بالكل، وأن وحدات الدراسة بالنسبة لعلم الاجتماع هى الكليات فوق العضوية وهى المجتمعات، وأننا إذا قمنا بتحليل نموذج المجتمع من الناحية الوظيفية، فسوف نجده يتضمن عناصر عديدة منها:

1- وجود بناء معين.

2- مجموعة من الوظائف وأن هذا البناء يخضع لحالتين.

3- حالة الاستقرار الاجتماعى.

4- وحالة من الديتامية، أى حالة التفاعل والتطور الاجتماعى.

5- وأن هذا البناء ينقسم إلى أنساق فرعية عديدة، وأن هناك نماذج من المجتمعات، وأن التغير فيها تطورى فى مساره أى له السمة التدريجية أو الإنبثاقية[10].

وقد وقع التصور العضوى فى علم الاجتماع فى معضلة الارتباط بأفكار

التلاؤم والانسجام بالنسبة للنسق القائم، ومن ثم أصبح تصوراً إستاتيكياً ساكناً لا يمثل واقع المجتمع الإنسانى المتغير، وذلك نظراً لأنه اكد على قضايا النظام والتطور التلقائى اللاإرادى للمجتمعات البشرية. وقد كان ذلك سبب رفض المؤكدين على هذا التصور لأى تدخل إرادى، ونمثل لذلك بوجهتى نظر إدموند بورك وأوجست كونت ضد من سموهم بالمهيجين وهم يقصدون الثوريين بذلك، أضافة إلى كراهية سبنسر ودارون للاشتراكيين. إلا أن هذا لا يعنى أن التصور العضوى للنسق لا يستطيع إستيعاب أفكار الصراع والتغير والثورة، يؤكد ذلك إننا إذا تأملنا التصورات الكلية عند جورج زيمل لوجدنا ان الصراع عملية تلعب دوراً أساسياً فى تنظيره. ذلك إلى جانب، الأنومى والانحراف والتغير عند دوركايم، والتغير والتطور عند سبنسر، إضافة إلى أفكار التغير والثورة كما عند هيجل والماركسيين[11].

فى هذا الإطار نطرح تساؤلاً يتعلق بطبيعة موقف التصور العضوى من قضية التغير الاجتماعى؟ لتوضيح ذلك نؤكد أنه إذا كان التصور العضوى إستقرارى فى طبيعته، وعلى غرار نسق الكائن العضوى البيولوجى، فإن الكائن العضوى البيولوجى يخضع لعمليات إلغاء وإضافة، كما تتعرض الكلية الفلسفية لذلك كما عند هيجل فى أثناء سيرها وإنتقالها نحو النضج والاكتمال. وهو ما يعنى أن التغير العضوى غالباً ما يكون تلقائياً لا إرادياً، وأنه لا يغير المجتمع بصورة جذرية، بل نجده تدريجيا يتحقق من خلال تعديلات محدودة ومتتابعة للبناء الاجتماعى، وليس إلغائه أو تحطيمه كلية لتأسيسه من جديد[12]. غير أنه إذا حرم هذا البناء من القيام بتعديلات تلاؤمية مستمرة يتلاءم بها مع البيئة المحيطة فإن كم الضغوط والتوترات قد تتجمع فى بناء المجتمع لتطرح تغيراً ثورياً راديكاليا كما سنرى عند كافة الرواد الوظيفيين الملهمين بذات التصور العضوى.

ثالثا: تأثير النموذج الميكانيكي في علم الطبيعة:

يعتبر الفكر العلمى الطبيعى، بنماذجه الميكانيكية من أهم الروافد المعرفية التى أسهمت بقدر كبير فى صياغة ملامح الفلسفة الاجتماعية لهربرت سبنسر. ذلك لأن هذا النموذج من التفكير، استطاع أن يشكل وجهة نظر معينة عن الكون، والظواهر المتضمنة فيه، ثم علاقاتها وتفاعلاتها والقوانين التى تحكمها.

وإذا كانت الثورة الدينية التى قادها مارتن لوثر كانت ثورة على نموذج من التفكير الدينى أصبح معوقاً للتطور الفكرى والاجتماعى، فإن من أبرز نتائج هذه الثورة أنها أتاحت نوعاً من الازدهار فى العلوم الطبيعية، وتطويرا مستمراً للمنهج الاستقرائى بلغ أقصى تطوره وتعبيره

من خلال الفلسفة الإمبيريقية الإنجليزية والوضعية الفرنسية. وكما نعرف فإن القدر الهائل من هذه الثورة كان من نصيب العلوم الطبيعية (الطبيعة والكيمياء والفلك)، التى ظلت فى التصاعد حتى وصلت على يد نيوتن إلى درجة عالية من النضج، باكتشافه لقوانينه الميكانيكية عن الجاذبية. وقد كان من نتائج هذه الثورة العلمية التجريبية أن أصبحت هناك تيارات فكرية فى العلم الاجتماعى والتفكير البشرى ترجع أصولها لهذه الأفكار التى سادت هذه العلوم الطبيعية وخاصة التصورات الفيزيائية وقوانينها.

وأول هذه التيارات هو ظهور نظريات العقد الاجتماعى التى حمل لواءها توماس هوبز وجان جاك روسو. إذ يؤكد لنا أدموند بورك فى تفسيره لموقف الثوريين الفرنسيين الذين أبهجتهم هذه الفلسفات، أنهم قد تصوروا المجتمع باعتباره آلة، معتقدين أنهم يستطيعوا أن يفسخوا أو ينزعوا الأجزاء المعيبة

منها ويستبدلوها بأخرى جديدة. واستنادا إلى ذلك فهم يحاولون أن يستبدلوا بعض النظم (كالدولة) لأنهم قد اعتقدوا أن العضو أكثر أهمية من الكل، وأن الدولة ليست بذات ارتباط عضوى ببقية النظم الاجتماعية الأخرى وأنها عولجت باعتبارها مجرد علاقة تعاقدية يمكن التخلص منها ما دامت قد أصبحت فاسدة ومعيبة(13).

وقد تمثل التيار الثانى فى الحركة الفكرية التى حاولت تطبيق التصورات والمفاهيم الفيزيائية، كالمكان والزمان والجاذبية والقصور الذاتى والطاقة Power والقوة Force على التفاعلات الاجتماعية. حيث كانت هذه التصورات على ما يؤكد بيترم سروكين تمثل قمة التقدم الكبير الذى وصلت إليه فزياء وميكانيكا ورياضة القرن السابع عشر فيما يتعلق بالإنسان الطبيعية. ونتيجة لذلك ظهرت الفيزياء الاجتماعية التى نظرت للإنسان كموضوع فيزيائى، كنوع من الآلة ذات البناء، والتى يمكن أن نحلل أفعالها وعملياتها النفسية بالنظر إلى مبادئ الميكانيكا. وقد انتقل ذلك إلى تصور المجتمع ذاته كنسق تشكل الكائنات البشرية عناصره. حيث ترتبط هذه العناصر مع بعضها البعض عن طريق الجذب والانجذاب المتبادل. وهم قد يتباينوا عن طريق الفعل ورد الفعل، وأن هناك توازناً بين جماعات المجتمع المتضادة. وأن البشر والجماعات وعلاقاتهم الاجتماعية المتساندة يشكلون إستمرارية للكون الشامل الذى يمكن تفسيرة ميكانيكياً(14). بل اننا نجد ان والتربوكلى(*)

(*) يؤكد والتربكلى ان العالم الايطالى فلفريدو باريتو يعد من العلماء الذين تأثروا بالنموذج الميكانيكى، حيث يرى ان باريتو قد استوحى نسقه النظرى من النسق الميكانيكى، الا ان ميكانيكيته كانت ناقصة، فلقد تجنب المماثلة الكاملة، واستفاد فقط من اكثر المبادئ الميكانيكية عمومية، تلك التى تلائم المجتمع وظواهره. بل انه نتيجة لتأثير الفكر الاجتماعى بالنموذج الميكانيكى ان اصبح لدينا تصورا نسقيا يتكون من العناصر فى علاقاتها المتبادلة والمتداخلة. مثل هذا النسق يكون دائما فى حالة من التوازن، حتى ان أى تغير بسيط فى أى من العناصر أو تفاعلاتها يبعد النسق عن حالة التوازن، وهذا يستدعى سلسلة من التغيرات التكيفية المتتابعة لكى يحقق النسق التوازن من جديد.

يؤكد ان هذه التصـورات حينما طبقت على المجتمع وتصوره كنسق، فإنها نقلت إلى الفكر السسيولوجى مفاهيم كثيرة من قاموس المصطلحات الميكانيكية، كمفهوم النطاق الأخلاقى والاجتماعى، ونسق المتآزرات المحددة لمركز الإنسان أو موقفه. فى هذا الإطارأصبح ينظر إلى العمليات الاجتماعية كالجذب والانجذاب والقصور الذاتى من وجهة نظر توازن النسق، الذى يتحقق إذا حدث توازن بين القوة المركزية الطاردة والقوة المركزية الجاذبة، وأصبح التوازن فى المجال الاجتماعى يماثل الاستقرار فى الفيزياء الطبيعية(15). ونتيجة لذلك فقد أصبح هذا التصور الميكانيكى للنسق أكثر كفاءة بسبب قدرته على استيعاب عمليات التغير الاجتماعى وخاصة الراديكالى الثورى والسماح به. فى هذا الإطار نستطيع التأكيد على أن المنظورات السوسيولوجية التى يخضع نسقها لحالة من التغيرات الدائمة والجذرية قد وجدت إلهاما من هذا التصور الميكانيكى للمجتمع كالنظرية الماركسية، إضافة إلى معالجة التغير ودورة الصفوة فى نطاقه فى تصور فلفريدو باريتو للنسق.

بالإضافة إلى ذلك فقد أصبح من الواضح أيضاً أن هربرت سبنسر قد استخدم كثيراً من التصورات والمفهومات الفيزيائية فى معالجته للتطور الاجتماعى(*). بل إننا نجد أن هناك توضيح يؤكد أن هربرت سبنسر قد عكس مرحلة الانتقال من النموذج الميكانيكى إلى النموذج العضوى بصورة أكثر قدره من أى عالم اجتماعى آخر. إلا أننا نؤكد إلى جانب ذلك أنه لم يعكس هذا الانتقال فقط وإنما نجده قد استخدم جوانب معينة من كل من

(*) من الواضح أن هناك كثيراً من المفاهيم والتصورات السائدة اليوم فى علم الإجتماع يرجع أصلها إلى الفكر الطبيعى، والتصور النسقى الميكانيكى، كمفهوم التغذية الخلفية المرتدة الذى أصبح له استخدام شائع.

التصور الميكانيكى والعضوى، جنباً إلى جنب فى بناء نموذجه الفكرى[16] وهذا ما سنعرض له فى معالجتنا لنموذجه النظرى.

رابعاً: الفردية الاقتصادية والنفعية الأخلاقية:

يبدو أن الحركة الفكرية فى الاقتصاد والأخلاق والفلسفة والاجتماع دائماً ما تكون متجانسة ومتكاملة ويسودها اتجاه عام نحو قضايا فكرية معينة. فإذا ساد الاعتقاد بأن القوانين الطبيعية هى التى تحكم حركة التطور العضوى فإنه من المنطقى ان يكون لذلك تردده أو انعكاسه فى علم الاقتصاد. حيث قامت النظرية الكلاسيكية لتعبر عن مرحلة تالية لمذهب التجاريين الاقتصادى، ومتوائمة أساساً مع حركة الثورة الصناعية المتصاعدة. حيث قال بهذه النظرية، اعنى نظرية المنفعة، فى هذه المرحلة كثيرون نذكر منهم جيرمى بنتام (1748 - 1832)، ودافيد هيوم (17611 - 1776) وتوماس روبرت مالتس (1766 - 1834) وجون ستيوارت مل (1806 - 1873) وآدم سميث (1772 - 1823).

ويؤكد مفكروهذه المدرسة – أى المدرسة النفعية – على مذهب الحرية الفردية. حيث كان الطبيعيون فى فرنسا وآدم سميث وبنتام فى إنجلترا يؤمنون بوجود نظام طبيعى من صنع الله، ولذلك فقد كانوا يعتقدون أن هذا النظام يفوق أى نظام آخر من صنع الإنسان. وأن هذا النظام فى مضمونه يتشكل من مجموعة القوانين الطبيعية التى يقوم عليها الكون تحقيقاً لسعادة البشر وخدمة لهم. وكثيراً ما أكدوا أن باستطاعة الإنسان أن يدرك مصلحته الخاصة، كما يدرك أن تحقيقها يتأكد إذا هى اتسقت مع قوانين الطبيعة. ولذلك نادوا بترك الحرية للفرد فى تحديد مصلحته وتحقيقها، لأنها سوف تكون فى نفس الوقت مصلحة المجموع. ولذلك تأسس شعار النظرية

الكلاسيكية الذى يؤكد على مقوله أو شعار «أتركه يعمل، أتركه يمر» حيث يكون المقصود بالجزء الأول من العبارة إطلاق حرية العمل أو الصناعة، بينما يقصد بجزئها الثانى ترك حرية التجارة فى الداخل والخارج(17).

ويحاول مارفن هاريس أن يحدد العلاقة بين هربرت سبنسر ونظرية المنفعة أو الحرية الاقتصادية بقوله أن دفاع هربرت سبنسر الصريح عن الحرية الاقتصادية وإدانته للنزعات التعاونية والاشتراكية، والشيوعية، يوضح ثانية عبث عزل نظريات الثقافة عن إطارها الاجتماعى الثقافى. ذلك انه لكى نفهم أو نقييم إسهامات هربرت سبنسر فإننا يجب أن ننظر إليه باعتباره أكثر العلماء المتحدثين باسم النزعة الرأسمالية الصناعية الأولى، مثلما نقييم إسهامات كارل ماركس بأن ننظر إليه بإعتباره العالم المتحدث باسم الاشتراكية الثورية. فإذا أصبح ذلك واضحاً لنا فإنه سوف يساعدنا على فهم إصرار هربرت سبنسر على أن الاشتراكية والشيوعية كانتا معاديتين للقانون الطبيعى. بل إننا نجد أنه قد كان هناك تيار فكرى قائماً يرجع إلى آدم سميث، وهو التيار الذى أكد على أن دور الحكومة يجب أن يتحدد بحماية الثروة الخاصة وفرض تنفيذ العقود والدفاع عن الدولة. وتحت قيادة مالتس، وادوارد وست، وديفيد ريكاردو، وجيمس مل أزدهر هذا الاتجاه الذى كان من أهم مبادئه عدم تدخل الحكومات فى الحياة الاقتصادية لأن الفرد يستطيع أن يدرك منفعته ومصالحة إذا ترك حرا. فى هذا الصدد أكد آدم سميث أكثر من مرة أن الحكومة تخدم المجتمع على نطاق أكبر ويزداد نفعها لو أنها لم تتدخل فى حرية الأفراد(18). لذلك نجد أن الحكومة فى نظر سبنسر تعد حدثاً عرضيا وهى من طبيعة غير أخلاقية لأنها تستمد دعائمها من القوة والعنف ونشر الخوف والإرهاب. وقد نادى إستنادا إلى مذهبه الفردى بأن لا تتدخل الحكومة فى شئون التعليم أو مساعدة الفقراء وتحسين حال

نعمال. بل يجب أن نترك هذه الأمور وما إليها للمجهودات الفردية، لأن هذا التدخل لا يستقيم مع القوانين التى انتهى إليها التطور الاجتماعى. وهى القوانين المتعلقة (بتنازع البقاء، والبقاء للأصلح، والانتخاب الطبيعى، والتكامل السياسى) التى تمهد لنوع من التقدم والارتقاء، وعلى ذلك فلا يجب أن تتدخل الدولة فتغير من مسار القانون الطبيعى[19].

وقد تعايش المذهب الاقتصادى الفردى مع عناصر فكرية أخرى تتمثل فى نزعة المنفعة الأخلاقية التى كان من روادها جيرمى بنتام، الذى كان يطالب ببناء علم وضعى للأخلاق، مثلما أعتمد نيوتن على الاستقراء فى أبحاثه فوصل إلى قانون الجاذبية. حيث يؤكد المذهب النفعى عنده على أن الفعل الخير هو الذى يحقق – أو يتوقع صاحبه من ورائه – أكبر قدر من السعادة «أى المنفعة أو اللذة لأكبر عدد من البشر»[20]. وأن قيمة ما يجب أن تعطى لمقاييس معينة تقاس بها المنفعة وتتمثل هذه المقاييس أو المعايير فى درجات الوقوع والقوة والعمق التى تتوفر لأى لذة ما. ومن ثم نجده قد وصل إلى مقياس إستخدمه لقياس الدوافع. وقال أن الدوافع الخيره هى التى تقود إلى انسجام رغبات الفرد مع الآخرين، وأن السعادة العظمى هى تلك التى تتحقق للعدد الهائل هى المنفعة[21]. وقد انتقلت هذه الأفكار من خلال جيمس مل إلى ابنه جون ستيوارت مل الذى أعتبر الأخلاق علما وضعياً كذلك، يتحدد موضوعه بوصف سلوك الأفراد فى مجموعة بشرية مرتبطة بزمانها ومكانها مع اصطناع المنهج العلمى. ويمكن القول بان مطالبته بذلك كانت نتيجة لاتصاله فى عهد متأخر بالوضعية الفرنسية عند سان سيمون وتلميذة أوجست كونت. ومن ثم فقد التقت فى فلسفته الوضعية الفرنسية والتجريبية البريطانية[22]. ويتضح موقف هربرت سبنسر من هذا المذهب من خلال تأكيده على أن الكمال الأخلاقى يقاس بمدى تحقيق السلوك للذة

والخلو من الألم، فقد التمس الإنسان أول الأمر تحقيق منافعه الشخصية فامتزجت فى تصرفاته الأثرة بالإيثار،ثم استصوب بمرور الزمن العمل لصالح الغير ولو خلا من النفع الذاتى أو تعارض مع مصالحه الشخصية. وسيأتى يوم تتفق فيه مصلحة الفرد ومصلحة المجموع وينتفى التعارض بينهما، وتختفى الأثرة ويسود الإيثار وهى اليوتوبيا التى بشر بها هربرت سبنسر أو مدينته الفاضلة التى صور فيها السعادة المقبلة فيما سماها أو كما يسميها نقاده[23].

واستناداً إلى هذا العرض السريع لأهم التيارات الفكرية التى كان لها وجودها فى عصر هربرت سبنسر، أو التى سبقت وجوده، يتضح لنا أن مجموعة المقولات الأساسية التى شكلت بناء تفكيره كانت مقدماتها كامنة فى الظروف الاجتماعية والفكرية لعصره. بحيث أننا إذا بحثنا النموذج النظرى الذى شيده هربرت سبنسر وقمنا بتحليله فإننا لن نجد سوى تطويرا فكريا ومنقحاً لهذه العناصر. ومن شأن ذلك أن يؤكد قضية هامة تتمثل فى أن هذا العالم قد عبر أولا عن بعض القضايا النظرية والمنهجية المتجانسة من خلال نموذجه النظرى، والتى قد نجد أصولها فى التيارات الفكرية السابقة عليه أو المعاصرة له وهى التيارات المتباينة للغاية. وثانيا أن ما يكون هربرت سبنسر قد إضافة لن يخرج عن تأكيده لبعض القضايا الموجودة فعلاً أو تأسيسه صياغة عصرية وملائمة لبعض القضايا الاخرى، لكى تكون ملائمة للنظرية السوسيولوجية فى عصره الذى عاش فيه، بحيث يحتم علينا ذلك أن نتجه إلى تحليل وتحديد الملامح الأساسية للنموذج الفكرى الذى صاغه هربرت سبنسر.

المراجــع

1- Radcliff-Brown A R: Method in social anthropology Chicago, university of Chicago press, 1958 - pp. 8 - 9.

2 – د. أحمد الخشاب، دراسات أنثروبولوجية مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية 1959، ص 151.

3- A. R. Radcliffe-Brown: Op. Cit. P. 10.

4- Ibid. P. 8 - 9.

5- Ibid. P. 10.

6- Ibid. P. 178.

7- Sorokin, P: Contemporary sociological theories New York: Harper & Row Publishers, 1928. Chap. 1.

8- Martindale, D: The Nature and types of Social Theory, London, Routledge & egan Paul, 1961, P. 55.

9- Ibid. P. 112.

10- Ibid. Pp: 8 - 9.

11- Ibid. P. 15.

12- Ibid. P. 62.

13- I Zeitlin. I: Ideology and the development of sociological theory. Heinman, London, 1968. P. 22.

14- Sorokin P: Op. Cit. Chap (1).

15- Bukcley, Walter: Sociology of modern systems theory. New Jersy, Prentice - Hall Inc, Englewood Cliffs 1967, P.

16- Mackenzie, N: A Guide to the Social Sciences. (ed) Weidenfield and Nicolson. 1968.

17- Harris, M: The Rise of Anthropological Theory London, Routledge & Keyan paul, 1968. P. 125.

18- د. على لطفى: النمو الاقتصادى بين المذاهب الفكرية، الطبعة الأولى، المطبعة الأولى، مطبعة لجنة البيان العربى، سنة 1966 ، ص 18 .

19- د. مصطفى الخشاب، علم الإجتماع ومدارسه الكتاب الأول، تاريخ التفكير الإجتماعى وتطوره، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة سنة 1966 ، ص ص 279 - 280 .

20- د. توفيق الطويل (الفلسفة الخلقية: نشأتها وتطورها) منشأة المعارف بالإسكندرية، 1960 .

21- D. Martindale: Op. Cit. P. 60.

22- د. توفيق الطويل: مرجع سابق، ص 202 .

23- د. نفس المرجع، ص 224 .

الفصل الثاني

هربرت سبنسر وقضايا المنهج في علم الإجتماع

الفصل الثاني

هربرت سبنسر وقضايا المنهج

في علم الإجتماع

تمهيد :

نستطيع الآن أن نجرى مقارنة هامة وضرورية بين علم المنهج أو المبادئ المنهجية العامة Methodology وبين الطرق أو المناهج Methods. فلقد مرت بالفكر الاجتماعى فترة شهد فيها تراكما واضحا فى التراث ألتنظيرى حتى صياغة كونت للفلسفة الوضعية، ولم يتحقق تراكماً مناظراً على مستوى قضايا المنهج أو طرق البحث سوى محاولة لوبلاى وإبتداعه منهج دراسة الحالة، و كذلك محاولة كتيلية الذى أكد على إمكانية إستخدام المنهج الإحصائى فى الدراسات الاجتماعية. إلا أنه بقى دائماً أن النظرية الاجتماعية ابتداء من القرن الثامن عشر، قد أصبح لها كيانا محدداً ومنظورات واضحة المعالم تجاه النسق الاجتماعى موضع الدراسة. بحيث شكلت مضامين هذه الأبنية النظريه قضايا أو مسلمات رئيسية فى تجمعها وترابطاتها الوظيفية، البناء المنهجى للنموذج النظرى الذى يجب أن يتمثله الباحث الذى يحاول النظر من خلال هذا المنظور النظرى إلى النسق لفهم تفاعلاته، أو يستلهمه فى صياغة فروضه. على هذا النحو تشكل هذه المسلمات الأسس أو القضايا المنهجية لهذا المنظور أوالتصور النظرى.

وفى هذا الإطار نستطيع أن نؤكد أن هربرت سبنسر ينتمى أساساً إلى هؤلاء العلماء الذين وجهوا جهدهم نحو بناء أنساق نظرية تأملية وشاملة، بحيث بدى جهدهم على ما يؤكد س.رايت ميلز، جهداً أنسيكلوبيديا يهتم بكافة جوانب الحياة الإجتماعية للإنسان، بل أننا نستطيع أن نؤكد أن شمولية

معرفة هربرت سبنسر تجاوزت فى نظرتها الشاملة كافة الأنساق النظرية الأخرى، ذلك لأن قوانينه التى صاغها عن التطور والنمو كانت كونيه وشامله وليست قاصرة على حدود التجمع الإنسانى فقط[1].

أولا: قضايا المنهج عند هربرت سبنسر:

أول ما يلفت انتباهنا عند معالجة الأسس المنهجية عند هربرت سبنسر هو ذلك التقارب العضوى الوضعى. والواقع لقد إتجه هربرت سبنسر إلى الوضعية من خلال طريقين. الطريق الأول من خلال ذلك التقارب الذى حدث بين الفكر الإمبيريقى والفكر أو الوضعى على يد كل من جيرمى بنتام وجون سيوارث مل. إذ شكلت النزعة النفعية رفضاً لقول الحدسيين أن هناك مبادئ مطلقة كامنة فى العقل البشرى يحكم بها على الفعل المثير للذة أو الذى يسبب الألم. وهو ما يعنى انها قد أكدت على نوع من الجبرية الأخلاقية، ومن ثم فقد كان الرفض النفعى لمقولاتهم يستند إلى تأكيد أن الحكم على أى سلوك، من حيث نفعة أو خسارته، من الضرورى أن يتم داخل مجموعة بشرية مرتبطة بزمانها ومكانها، مع اصطناع مناهج البحث العلمى. بل اننا نجد ان الفلسفة النفعية كفكر، كانت تتطلع إلى إقامة فلسفة إمبيريقية تنطبع بطابع العلم، وتتحقق وفق مفاهيمه. إذ أن معرفة الواجب عندهم كانت تستوجب الالتجاء إلى العقل المثقف لإرشادنا، وكان يقصد بهذا العقل المثقف ما نقصده اليوم بمنهج البحث العلمى الذى يستند إلى الاستقراء التجريبى[2]، والذى يعد من أهم عناصر المنهج العلمى كما انه من أهم ملامح التصور الوضعى من الناحية المنهجية.

أما الطريق الآخر الذى سلكه هربرت سبنسر نحو الالتقاء مع الوضعية فقد يسرته الظروف الاجتماعية لفلسفة كل من كونت وسبنسر، حيث تتشكل

نقطة الانطلاق فى هذه الظروف فى قيام الثورة الفرنسية. فبينما حاول الوضعيون القول بأن المجتمع هو عبارة عن كل عضوى، واستعاروا هذا التصور من الفكر التطورى، وأن هذا الكل العضوى هو نتيجة لتفاعل التاريخ و التطور. ومن ثم فليس لأى فرد كان الحق أو القدرة على تغييره، أو نزع بعض نظمه أو أجزائه، إلا بناء على النتائج والحقائق التى نصل إليها عن طريق إتباع المنهج العلمى. إذن فقد استعار المنهج الوضعى التصور العضوى وأسس ملاءمة بين النزعة الوضعية والنزعة العضوية، كان من شأنها أن تقطع الطريق على الراديكاليين والمتطرفين، لأنها طالبت أو نادت بضرورة اتباع المنهج العلمى. وفيما يتعلق بنقطة انطلاق سبنسر أو الإتجاه العضوى لتبنى المنهج العلمى، فإننا نجد بدايتها فى الثورة الفرنسية والتوترات أو الإضطرابات التى أصابت المجتمع الفرنسى حينئذ، بينما كان المجتمع الإنجليزى يمر بظروف الثورة الصناعية والرخاء الاجتماعى. وإنطلاقاً من موقف المحافظة على المجتمع حدث تداخل بين المنظور الوضعى والمنظور العضوى، وذلك يرجع إلى أن تصور المجتمع ككل عضوى يفترض أساساً عدم المساس بكليته. وثانياً لأنه بتبنى المنهج العلمى وتسخيره فى خدمة التصور العضوى، فإن الأسنان تكون قد نزعت من فم المصلحين وكذلك من فم البرامج التطورية والثورية، أو سحب البساط من تحت أقدامهم(3). وهذا يفسر التأكيد على مبادئ منهجية معينة كانت تشكل مبادئ أساسية فى كل من النزعة العضوية والوضعية مثل إستخدام الإستقراء العلمى، والتأكيد على مبدأ النسبية الإجتماعية فى كلاهما، و كذلك الإيمان بالنظام القائم، أى بما هو كائن لا بما ينبغى أن يكون.

ويعد بحث علاقة الفلسفة بعلم الاجتماع عند هربرت سبنسر مقدمة ضرورية بإتجاه توضيح أبعاد منهجه، ثم إضافاته أو إسهاماته المنهجية. فى

هذا الإطار نجد ان هربرت سبنسر قد حدد العلاقة بين العلوم باعتبارها ترسم تدرجاً هرمياً تشغل الفلسفة قمته والعلوم الجزئية الخاصة قاعدته. فى نطاق ذلك تعالج الفلسفة المعرفة ذات الدرجة العليا من العمومية. وهى المعرفة التى يحددها هربرت سبنسر فى كتابه «المبادئ الأولى» من خلال تأكيده أن المذهب الأكبر والوحيد للفلسفة هو ذلك المتعلق بالتطور الشامل أو الكونى. ارتباطا بذلك يتمثل الغرض الأساسى للفلسفة فى تأسيس قانون عام للتطور، يطبق بصورة ملائمة فى كل أقسام المعرفة. ثم يؤكد أن النظام الحق للفلسفة ليس فى مجال الميتافيزيقا بل فى معالجة القوانين الشاملة أو الكونية التى تسمو أو تتجاوز حدود أى علم خاص. بالإضافة إلى ذلك نجده يستمر فى تأكيده على أن هناك قضايا صادقة ما زالت لها درجة عليا من العمومية، وفى نفس الوقت لا تدخل فى حدود أى من العلوم الخاصة. وأن دراسة هذه القضايا هى من اختصاص الفلسفة. فالفلسفة إذن هى المعرفة الكاملة والموحدة Unified فى مقابل المعرفة ذات الطبيعة الجزئية، والتى تدخل فى نطاق إهتمام العلم(4). ذلك يعنى ان العلوم الخاصة التى تشغل قاعدة الهرم المعرفى التى يحددها تصور سبنسر باعتبارها نتجت عن انقسام المعرفة إلى عدد من الأقسام المنفصلة، حيث يصبح كل قسم التخصص أو المهنة الأساسية لفئة خاصة من العلماء. إلا أن هذه الأقسام ليس لها وجود موضوعى حقيقى فى الواقع. أنها تمثل ما قد سماه لامارك «أجزاء الفن Parties de l'art» ثم يؤكد أن كل من هذه العلوم المنعزلة يسعى إلى التوصل إلى تعميمات تلائم بعض الجوانب فى كل فئات الموضوعات التى تعالجها كل من هذه العلوم. فهناك قضايا صادقة وعامة فى البيولوجيا، والفيزياء، والفلك.. إلخ، إلا أن هذه القضايا الصادقة غالباً ما تقتصر ملاءمتها للموضوعات التى يعالجها علم معين. ثم يتجه بعد ذلك إلى تأسيس العلاقات

بين هذه العلوم والفلسفة، بتوضيح أن وظيفة الفلسفة هى صياغة القوانين التى تسمو على حدود أى علم خاص. أى أن المعرفة الفلسفية يجب أن تشمل ذلك القدر الهائل والمشترك من الاتفاق بين كل الآراء المتصارعة، حيث يشكل هذا النطاق الموضوع الأساسى للفلسفة. فإذا قمنا بترجمة العلاقة بين الفلسفة والعلوم الخاصة فإننا سوف نكون بإزاء علاقة بين قانون التطور الكونى الشامل وبين استقراء سمات هذا القانون فى فئات ظواهر العلوم الخاصة القائمة فى اطار الواقع الاجتماعى(5).

وفى قلب هذا التشعب والأتساع الفكرى الهائل قد نتساءل أين إذن علم الاجتماع وما هو نطاق دراسته وما هى علاقته بالفلسفة. أما أين يقف علم الاجتماع فإن الإجابة على ذلك تؤكد أن هذا العلم يتحرك وفقاً لمادة دراسته، وهو ما زال يقف فى نطاق فلسفة الأخلاق، ثم انه علم لديه القدرة على التحول مما هو فردى فسيولوجى أو بيولوجى إلى ما هو اجتماعى. بالإضافة إلى ذلك يؤكد هربرت سبنسر أن الكائنات ذات خصائص فسيولوجية وبيولوجية، وأن هذه الخصائص تؤدى إلى وجود ظواهر ثقافية أساسية معينة. وأن هذه الظواهر قد وقعت فى الوحدات الاجتماعية التى تشكلت فيزيقياً وعاطفياً وعقلياً، وبذلك فهى تستند إلى أفكار مسبقة ومكتسبة ومشاعر مرتبطة بها. وأن واجب علم الاجتماع هو أن يقدم تصويراً لكل الظواهر التى تنتج عن أفعالها المترابطة. وتشكل هذه العبارة كما يقول «دى جرانج» خاتمة غريبة لأنها تبدو وكأنها تقول أن على علم الاجتماع أن لا يكون استقرائيا ولكن علماً إستدلالياً. ذلك أن هربرت سبنسر كان يهتم فى نطاق علم الإجتماع بمجرد توضيح الأسلوب الذى يؤدى فى إطاره التطور دوره بفاعلية، ومن ثم الأسلوب الذى يجب أن يؤدى به دوره فى نطاق مجال علم الاجتماع. وبذلك أصبح التطور على هذا النحو الكلمة الأساسية والمفهوم

الأول فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وذلك لأن فاعليته شاملة وكونية ابتداء من صياغة الكون، ومن الكون إلى تأسيس الإنسان، ثم تشكل عقله ثم المجتمع، مع انعكاس هذا التدرج من حيث الشمولية والفاعلية على تدرج آخر يتمثل فى علاقة العلوم الخاصة ببعضها وبالفلسفة(6).

إذن فعلى علم الاجتماع أن يؤسس نموذجاً منهجياً فريداً حدده سبنسر له، ويتمثل فى أن عليه أن يثبت أن قانون التطور الكونى الشامل ينطبق فى مجاله. وذلك عن طريق استقراء فاعلية هذا القانـون فيما يتعلق بظواهره، وأيضاً عن طريقه مقارنة مادة بحثه بمواد بحث العلوم الأخرى للتأكيد على أن نفس الخصائص موجودة. وما دامت مادة العلوم الأخرى خاضعة لقانون التطور الشامل، إذا فلا شك أن هذه الظواهر التى تشكل مجال علم الاجتماع تخضع لنفس فاعلية قانون التطور الشامل. وهى نتيجة استنباطية قياسية، تشكل طبيعة القوانين والقضايا التى يمكن أن يتوصل إليها أو يعالجها علم الاجتماع. وعلى هذا النحو فقد إستخدم هربرت سبنسر الاستقراء كأسلوب منهجى بكافة تكنيكاته المتضمنة. ثم وصل من خلال المعطيات الاستقرائية التى تمكن من الحصول عليها إستدلاليا، إلى أن الظواهر الاجتماعية تخضع لنفس هذا القانون التطورى الشامل، بحيث شكل ذلك طبيعة المسلك المنهجى الذى اتبعه هربرت سبنسر.

ثانيا : الاستقراء كمدخل لإدراك الواقع :

استعار علم الاجتماع المنهج الاستقرائى من العلوم الطبيعية وذلك بسبب الإسهامات الناجحة التى قدمها هذا المنهج فى نطاق هذه العلوم. غير أنه بنقل هذا المنهج إلى علم الاجتماع، فقد كان عليه أن يطور مجموعة من الاساليب التى تعالج الواقع الإمبيريقى والتى يستكمل بها المنهج الاستقرائى

جمع معلوماته. وقد تمثلت هذه الاساليب الاستقرائية عند سبنسر فى عدة أساليب هى الملاحظة والمقارنة التى تنقسم بدورها إلى «المقارنة المتزامنة، والمقارنة التاريخية».

1- الملاحظـــة:

يعتمد علم الاجتماع على الملاحظة فى جمع معطياته، و قد كانت الملاحظة عند هربرت سبنسر فى الواقع آداه منهجية جاءت إليه بطريقة غير مباشرة. وهى عموماً الملاحظة الوضعية التى قامت بوظيفة أخرى لديه، حيث كان على الملاحظة أن توضح المظاهر التى تتجلى من خلالها فاعلية القانون الطبيعى. وقد كانت الملاحظة عنده إلى جانب أنها احدى آليات استقراء الواقع إلا أنها كانت تستخدم غالباً فى تدعيم أو برهنة فرض عام، مثل البرهنة على تواجد وفاعلية قانون التطور فى مجال الظواهر الاجتماعية. ويذهب دون مارتندال إلى أن الملاحظة العلمية فى التصور الوضعى يجب أن تنجر مستندة إلى مبدأ علمى، لأن الملاحظات العلمية غير الموجهة بغرض علمى لا قيمة لها، وربما كانت حقائقها غير صادقة المعلومات. وقد لاحظنا أن العلوم الجزئية أو الخاصة تصل إلى قضايا صادقة فى نطاقها عن طريق ملاحظة سمات الفرض العام، الذى هو فرض التطور الشامل، فى مجال ظواهرها. ويشكل القول بوجوب أن بوجه الملاحظة مبدأ علمى ما نؤكد عليه اليوم من وجوب أن تقود الملاحظة نظرية معينة. إلا أننا إذا آمنا بأن تصور هربرت سبنسر خاصة والاتجاه التطورى بصوره عامة يسعى إلى أن يجد سماته وتجسيده فى الواقع الملاحظ، إلا أنه لا يوضح مدى إمكانية أن يحاول هذا الواقع القيام بحركة إيجابية نحو تعديل أو رفض هذا التصور الذى تم تجريده عنه، وهنا نجد المفارقة الهامة بين علاقة النظرية بالواقع الآن، وعلاقة النظرية بالواقع عند هربرت سبنسر.

2 - المنهج المقارن :

من المؤكد أن هذا المنهج المقارن قد لعب دوراً محورياً بالنسبة للفكر الوضعى عامة وتنظير هربرت سبنسر بصفة خاصة. فإذا تفحصنا تفكيره لوجدنا أن المقارنة قد نشأت دائماً حول وجود مبدأ أو خصائص هذا المبدأ فى ظواهر تنتمى لمجالات معرفية متباينة، كالمقارنة المتزامنة التى أجراها بين الكائن العضوى البيولوجى والكائن العضوى الاجتماعى. ويؤكد «هـ. اليوت» أن الاستقراء قد إتخذ شكل المقارنة التفصيلية بين الكيان السياسى والكيان الفيزيقى. حيث شكلت هذه الإستقراءات أو المقارنات وصفاً للكائن العضوى الإجتماعى مع إبراز مواضع التماثل أو الإختلاف عن الكيان العضوى للفرد(7). فهو يجرى مقارنة استاتيكية بين النظم والجهود والمناشط التى توجد فى الكائن العضوى الاجتماعى على غرار وجودها فى الكائن العضوى البيولوجى. وهو يتعسف فى هذه المقارنة ويصل نقاط التشابه والاختلاف، ثم يدير المقارنة مرة أخرى، مقارنا الكائن العضوى البيولوجى والاجتماعى على أساس خضوع الثانى لنفس فاعليات قانون التطور الذى يخضع له الأول. ثم يصل إلى محصله نهائية تستند إلى التأكيد على أنه لم ينتج هناك اختلاف فى قوانين التنظيم فى كلاهما. ثم يرد على كل المتهمين أياه بانه لم يصل إلى صياغة مماثلة أو مقارنة على المستوى الإستاتيكى أو الديناميكى بقوله «ولكن دعونا نسقط الآن هذه الموازنة المزعومة بين التنظيمات الفردية والتنظيمات الاجتماعية، لقد استخدمت المماثلات المنظمة، إلا أن استخدامى لها كان بمثابة سقالة Scaffolding تساعد على تأسيس بناء كيان متماسك من الاستقراءات السوسيولوجية. فدعونا الآن نلقى بعيداً بالسقالة، حينئذ فإن الاستقراءات سوف تقف بذاتها». وفى النهاية يبدد الشك الذى أثارته هذه الطريقة بقوله أن الاستقراءات التى وصلت

إليها توضح أنه هناك فى الظواهر الاجتماعية نظام عام من الوجود المعى Co-existence والتتابع، ومن ثم فإن الظواهر الاجتماعية تشكل موضوع بحث علم يمكن أن يرد بمقياس ما إلى الشكل الاستدلالى(8).

أما الشكل الآخر من المقارنة فقد أجراه سبنسر بين نماذج مجتمعية متباينة لكى يصل من خلالها إلى معرفة التطور الاجتماعى للمجتمع البشرى. ويؤكد دون مارتندال أن علم الاجتماع من أجل أن يحقق نجاحاً كان لا بد وأن يعتمد على المنهج المقارن. حيث يمكنه بواسطة هذا المنهج أن يقارن المجتمع البدائى بالمعاصر، وبواسطته أيضاً يمكننا رسم مراحل التطور المختلفة. ثم يؤكد أن المقارنة الحقة هى تاريخية بالأساس، حيث نعرف بواسطتها المراحل المتتابعة للبشرية وهى تشكل أهمية أساسية بالنسبة لكل من الفلسفة والعلم(9). والواقع لقد استخدم سبنسر هذه المقارنة، حيث حاول بواسطتها أن يؤسس تصنيفاً تطورياً للمجتمعات من خلال إستخدام الأساس المورفولوجى أو البنائى، حيث ترتب بالنظر اليه المجتمعات وفقاً لدرجة تركيبها كبسيطة اومركبة، اومركبة بصورة مضاعفة، ومركبة بصورة مضاعفة ثلاث مرات. ثم يوضح أن المجتمعات البسيطة هى تلك المجتمعات التى يسودها التجانس وأنها لم تتكون من اختلاط مجتمعات أخرى، بالإضافة إلى ذلك توجد الأشكال العديدة للمجتمعات المركبة وهى تلك المجتمعات التى تكونت بالامتزاج كنتيجة للغزو بين مجتمعين مختلفين أو أكثر. إلى جانب ذلك فقد اشار إلى أسلوب التصنيف الأخر أو المقارنة، وهو الأسلوب الذى يستند إلى الأساس الفسيولوجى الوظيفى كمبدأ تدور حوله المقارنة، وقد أجريت هذه المقارنة بين شكلين من النماذج المجتمعية، النموذج الحربى والنموذج الصناعى(10)، حيث سعى فى اطار ذلك إلى توضيح بعضاً من الخصائص المختلفة بين كل منهما عن الآخر.

ثالثا: منطق البرهان عند هربرت سبنسر:

بعد أن قمنا بتحديد الأساليب المتعلقة بالمنهج الاستقرائى، نوضح إحد الأبعاد المنهجية للتصور الوضعى عند هربرت سبنسر، والذى يتصل بإيمانه بمبدأ النسبية. حيث يعد ذلك تجديد تفوق به سبنسر على كل التطوريين السابقين عليه أو المعاصرين له، نذكر منهم منهم هيجل ودارون، وأصحاب نظريات المراحل والتعاقد فى القرن الثامن عشر. الذين كانوا يعالجون المجتمع الإنسانى كما لو أنه وحده واحدة تخضع لذات الظروف وتحكمها نفس القوانين. حيث كان ذلك يشكل اقترابا من التفكير الميتافيزيقى وإبتعاداً عن التفكير العلمى، فى هذا الإطار يؤكد سبنسر أن لكل مجتمع ظروفه ومساره فى التطور. كذلك إعتقد بعض المعاصرين لسبنسر ان مجتمعاتهم تمثل اعلى مستويات التقدم، وبذلك فهم يحكمون على الشعوب الأخرى بمعاييرهم. إلا أن هذا الخطأ لم يقع فيه هربرت سبنسر، حيث يؤكد أنه يبدأ من التأكيد على وجود اختلافات فى الطبيعة البشرية، ويتبع ذلك أن كل جماعة يجب أن تحكم باعتباراتها الخاصة وتعامل بأسلوب ملائم لدرجتها فى سلم التطور. فما هو خير بالنسبة للإنسان المتحضر ليس خيراً بالنسبة للسكان البدائيين.، وبعبارة أخرى فقد كان سبنسر من أوائل المنادين بفكرة النسبية الثقافية. وفى كتابه مبادئ علم الاجتماع يؤكد سبنسر على أنه بالرغم من أنه أصبح موضع إتفاق أن النظم التى تعيش أو تتوالد فى ظلها سلالة معينة قد لا تلائم سلاله أخرى، وأن معرفة مثل هذه الحقيقة هو بلا شك أمر ملائم. فإن البشر الذين لا يعتقدون فى سفر التكوين يؤيدون بلا شك مثل هذا السلوك نحو السلالات المنحطة، طالما أنه يتضمن الاعتقاد فى أن الأنماط الاجتماعية المتحضرة يمكن بصورة ممتازة أن تفرض على الشعوب غير المتحضرة. وأن الترتيبات التى تبدو بالنسبة لنا فارغة، تبدو أيضاً بالسبة

لهم فارغة. وأنهم قد يستفيدوا من النظم العائلية والصناعية أو السياسية الغربية، تلك التى نراها مفيدة. ولكن الموافقة على حقيقة أن نموذج المجتمع يتحدد بطبيعة وحداته يفرض علينا نتيجة لذلك أن نوافق على أن نظاماً معيناً وخاصاً بالبدائيين قد يصبح حينئذ أفضل الممكنات فى ظل الظروف البدائية. فطالما أن الشعب مختلف عنا فإننا يجب أن نتجنب فرض معاييرنا للسلوك عليه، فأفكارنا الأخلاقية لا يمكن أن تكون ذات معنى بالنسبة لهم[11].

على هذا النحو يكتمل الاستقراء عند هربرت سبنسر ثم نتجه بعد ذلك لنتعرف على الشق الثانى لتصوره المنهجى تمهيداً لتحديد طبيعة العلاقة بينما. ويتحقق ذلك من خلال إدراكنا أن النظرية وفقاً لتحديد بعض المفكرين عبارة عن مجموعة من القضايا المتداخلة منطقيا وإستنباطياً، بحيث أن النظرية الإستنتاجية تمثل فى نظرهم الشكل المثالى للنظرية، ذلك لأن القضايا العامة فى مثل هذه النظرية تميل إلى الشمولية. بل أننا نجد أن بعضهم مثل جورج هومانز، الذى تأثر بفيلسوف العلم الإنجليزى «براثوايت» فى تحديده للنظرية، يذهب إلى القول بأنها نسق استنباطى مفسر يحتوى على واحد أو أكثر من الفروض المفسرة[12]. بذلك يتأكد لنا أن النظريات الإستنباطية هى ذلك النوع من النظريات التى تتصور حركة الواقع وتفاعله، استنادا إلى واحد أو أكثر من الفروض أو المتغيرات الأساسيةكالماركسية. التى تتصور قيام التطور الاجتماعى بناء على التغيرات التى قد تطرأ على وسائل وقوى الإنتاج، وأن البناء التحتى هو الذى يحكم حركة وإتجاه تفاعل البناء الفوقى. وكذلك الدارونية التى تؤكد على إفتراض قوة الحياة التطورية، حيث تمارس هذه القوة تجليها من خلال إنتقاء أفضل عناصر المجتمع لكى تستعين بها فى تحقيق مسيرتها نحو الاكتمال والتقدم. بالانطلاق فى اطار ذلك من

النطاقات تحت العضوية إلى العضوية إلى ما فوق العضوية. وأن هناك صراع من أجل البقاء تحسمه الكائنات الأكثر اكتمالا لصالحها دائماً. والواقع أننا نجد نفس هذا النموذج من النظريات أو نفس هذا الفرض الفلسفي عند هربرت سبنسر، حينما نجده يطرح فرضاً عن واقع الوجود وحركته، مضمونة أن التطور هو تكامل للمادة وتشتت مصاحب للحركة. وأستناداً إلى هذا القانون تمر المادة من تجانسيه غير متماسكة نسبياً إلى لا تجانسيه محددة ومتماسكة نسبياً، والذى من خلاله تخضع الحركة التابعة لتحول مماثل أو مواز[13].

رابعا: المماثلة العضوية لإدراك كلية المجتمع:

ذلك يدفعنا إلى التساؤل حول الأسلوب المنهجي الذى يمكن إتباعه للتحقق من خضوع الواقع المجتمعي لهذا الفرض المطروح فلسفياً، وقد حل هربرت سبنسر هذه المعضلة بابتكار منهج المماثلة العضوية. وهو يلجأ إليها عادة كما يؤكد جون ركس حينما لا يوجد منهج يؤدى وظيفتها داخل بناء العلم، فى هذا الإطار فإننا قد نستحدث منهج المماثله مع التسليم به أساساً لكى نتحقق بواسطته من فروضنا[14]. وذلك هو ما فعله هربرت سبنسر، فقد استخدم المماثلة كأداة استقرائية ومن ثم إتجه بعد ذلك لكى يصل من هذه الإستقراءات إلى استنتاج أساسى كان مطروحاً مقدماً.

ويجد القارئ لهربرت سبنسر أسلوب منهجياً غير مألوف، فهو لايتجه إلى الظواهر المجتمعية مباشرة لكى يوضح لنا عن طريق الإجراءات الاستقرائية أن قانون. التطور يؤدى فاعليته هنا أيضاً، ولكننا نجد أن برهنته تتبع أسلوبا مختلفا، حيث نجده يؤكد منذ البداية أن التطور لا بد أن يكون ذو فاعلية هنا، طالما أن فاعلية التطور كونية وشاملة. وهو ما يعنى بالنسبة له أن يوضح بالدليل الاستقرائى أن المجتمعات كائنات عضوية فى طبيعتها.

ارتباطا بذلك فإننا نجد ان الافتراضات والمعتقدات البيولوجية للتطور يمكن أن تنقل ببعض من التعديلات إلى نطاق علم الاجتماع. وهو يؤكد أن الاستقراءات التى نصل إليها توضح أنه يوجد فى الظواهر الاجتماعية نظام عام من الوجود المتزامن والمتتابع. وارتباطا بذلك فإن الظواهر الاجتماعية تشكل موضوع بحث يمكن أن يرد إلى الشكل الإستنتاجى. ويؤكد «دى جرانج» أن هذه النتيجة قد تدهشنا للوهلة الأولى، وذلك لأنها على إختلاف كبير مع الأفكار المتعلقة بالمنهج الملائم لعلم الاجتماع والمتضمنة أو المؤكدة صراحة فى أعمال معظم علماء الاجتماع[15]. ويتوقع هذه النتيجة أى شخص يدرك أحادية منهج هربرت سبنسر الذى يطبق دون النظر إلى طبيعة أو نوع الظواهر موضوع الدراسة، حيث يصبح التطور دائماً هو الدليل الأساسى. وفى علم الاجتماع فإننا إذا سلمنا بدوام الظروف الخارجية والداخلية وكذلك الأفكار الأساسية المتعلقة بالإنسان، وإذا سلمنا أيضاً بانطباق القوانين العامة للتطور فى العالم العضوى على العالم فوق العضوى، فإن تحديد الظواهر التى تنتج عن فاعليتها المترابطة هو إجراء استنتاجى من حيث المنهج اجتماعى من حيث المضمون[16].

ويوضح «هـ. اليوت» أن الحركة من المستوى الاستقرائى فى العلوم فيما يتعلق بخصائص معينة فى المستوى البيلوجى إلى المستوى الإستنتاجى لتأكيد وجود هذه الخصائص فى العالم الاجتماعى، يعنى ان هربرت سبنسر قد أدرك تدريجياً أن تطور الحيوان يسير فى اتجاه اللاتجانس والتماسك والتحدد. وفى نطاق اهتمام سبنسر بالفلك، نجده قد أدرك بسرعة أن التغير فى السديم Nebula والتحول إلى الكواكب تضمن تتابعا متماثلاً من التغيرات. ونتيجة لهذه الاستقراءات فإننا نجد ان هناك تعميماً قد تشكل بين ايدينا لأول وهلة يؤكد على استمرار فاعلية قوانين أو مبادئ التطور فى هذا المجال أيضا.

وارتباطاً بذلك فإن كل بقية ظواهر الكون يتم ضغطها لكى تدخل فى القالب بدون أى إجهاد أو بحث آخر، سواء كان ذلك يلائمها أم لا. ثم يعلق «هـ. اليوت» على ذلك بقوله أنه من وجهة نظر رجل العلم، فإن طريقة الاستنتاج التى اتبعها سبنسر غير سليمة إلى حد كبير، وهى لا تثير أى ثقة على الإطلاق، وأن المخاطر والأخطاء المرتبطة بها تجعل منها ذات قيمة ضئيلة حتى فى النطاق الذى استخدمه سبنسر[17].

عرضنا لاهم الخطوات المنهجية التى أشتمل عليها النموذج الفكرى لهربرت سبنسر، الذى تمثل قصده الأساسى فى تأسيس فلسفة تركيبية، تتحقق فى التحرك من الاستقراء إلى الاستنتاج وفقاً لفرض يشكل قانون عام تخضع له كل عناصر الوجود الكونى الشامل، بما فيه من وجود مجتمعى واجتماعى. فى هذا الإطار فإننا نواجه اعتراضا يتردد كثيراً فى الفكر السوسيولوجى يؤكد على أن هربرت سبنسر، قد أراد فى البداية أن يتخذ من المماثلة إجراء منهجياً فقط، إلا أنه بالغ فى هذا الإجراء، حتى سقط أسيراً له وأصبح من الصعب عليه تجاوزه. إلا أننا نجد فى هذا النقد إجحافا به، لأننا نعرف أن كل جهوده قد وجهت لإثبات أن الكون يخضع لفاعلية القانون التطورى الشامل، فكيف إذا نتوصل لتأكيد فاعلية هذا القانون فى نطاق الظواهر الاجتماعية؟ وترتيباً على ذلك وبحثا عن الاجابه تمثل الجهد الأساسى لهربرت سبنسر فى التوصل إلى الخصائص المتماثلة استقرائيا بين المجتمع والكائن العضوى البيولوجى. وذلك يرجع إلى ان الفكر التطورى والبيولوجى فى هذه المرحلة قد توصل وأثبت بعض القضايا المتعلقة بالتطور البيولوجى، ومن هنا فقد كان عليه أن يتوفر لإثبات تواجد هذه الخصائص فى مجال التطور الاجتماعى. فإذا توفرت كانت النتيجة المنطقية هى خضوع هذه الظواهر – أى الظواهر الاجتماعية – لهذا القانون التطورى،

ومن ثم فقد توجهت جهوده الفكرية إلى محاولة اكتشاف نقاط التماثل بين المجتمع والكائن العضوى البيولوجى من الناحية الاستاتيكية «أى الاستقرار والثبات» ومن الناحية التطورية كذلك.

وقد كان سبنسر على وعى بذلك إذ نجده يقول صراحة، دعونا الآن نسقط هذا التماثل المزعوم بين التنظيمات الفردية والتنظيمات الاجتماعية. لقد استخدمت المماثلات التى أقمتها، وهى ليست إلا سقاله من أجل أن تساعدنى فى بناء كيان متماسك من الاستقراءات السوسيولوجية، فإذا نزعنا بعيداً هذه السقاله، فإن الإستقراءات سوف تبقى أو تقف بذاتها. أن الاستقراءات التى توصلنا إليها توضح أن هناك نظاماً عاماً من التتابع والتواجد المتزامن فى نطاق الظواهر الاجتماعية(18). واستنادا إلى هذه العبارة نجد أن هدف هربرت سبنسر هو أن يؤكد أن هناك تسانداً بنائياً وظيفياً بين نظم وظواهر البناء الاجتماعى يشبه ذلك التماسك الموجود فى بناء الكائن الحى، وأن بناء المجتمع يخضع فى تطوره مورفولوجيا وفسيولوجيا لنفس القانون التطورى الذى يخضع له الكائن العضوى البيولوجى فى تطوره، وهو ليس إلا قانون التطور الشامل.

المراجــع

1- Mills C. W: Sociological imagination. Grove press, New York, 1961. P.
2- Ibid. P.
3- D. Martindale: Op. Cit. Pp. 529 - 530.
4- Elliot, hugh: Herbert Spenser, London, Constable & Company Ltd, 1917. P. 233.
5- Ibid. Pp. 233 - 234.
6- De Grange, M: The Nature and Elements of Sociology, New York, Grove ptess, 1961, Pp. 193 - 184.
7- Hugh, Elliot: Op. Cit. P. 190.
8- M. De Grange: Op. Cit. P. 185.
9- D. Martindale: Op. Cit. P. 74.
10- H. Elliot,: Op. Cit. Pp. 144 - 145.
11- M. Harris,: Op. Cit. Pp. 133 - 134.
12- Manners, R. A. &others: Theory in Anthropology, Kegan Paul, London, 1968, P. 8.
13- H. Elliot,: Op. Cit. P. 244.
14- Rex, John: Key Problems of Sociological Theory, London & Routledge 7 Kegan Paul, 1961, 49.
15- M. De Gtange: Op. Cit. P. 184.
16- Ibid, Pp. 185 - 186.
17- H. Elliot,: Op. Cit. P. 180.
18- M. De Grnge: Op. Cit. P. 180.

الفصل الثالث

هربرت سبنسر يتصور المجتمع كائناً عضوياً

الفصل الثالث

هربرت سبنسر يتصور المجتمع كائناً عضوياً

تمهيد :

إذا حاولنا تحديد عناصر التصور النظرى لهربرت سبنسر، سوف نجده يؤكد على ثلاثة عناصر هامة يتضمنها هذا التصور. أول هذه العناصر التصور الكلى للمجتمع، بمعنى أنه يشكل كل عضوى متساند. بينما يؤكد العنصر الثانى على علاقة الجزء بالكل وتساند أجزاء هذا الكيان على مستوى أول، ثم تساند هذا الكيان كجزء فى كل أكبر وترابطه بنائياً ووظيفياً معه. على حين يؤكد العنصر الثالث على التطور والإنحلال الذى يخضع له النموذج المجتمعى وأسباب كل منهما. ذلك يعنى أن هربرت سبنسر قد وضع أسس التصور الوظيفى ولو أنه قد أخذ عنده طابعاً بيولوجياً، وهو الطابع الذى اختزله إميل دوركيم بعد ذلك وإستبدله بطابع إجتماعى لازم الإتجاه الوظيفى طيلة تاريخه بعد ذلك.

قد نقل هربرت سبنسر حالة الكل التى عليها الكائن العضوى البيولوجى لتصبح حالة كلية للمجتمع، الأمر الذى ساعد على تحقق تجسيد واقعى للمجتمع الذى يعد بالأساس مصطلحاً تم تجريدة عن وحدات واقعية نلمس وجودها. وما دام هذا المجتمع يشكل كلا مجردا، فلا شك أن هناك روابط محددة تربط بين أجزائه أو عناصره ومكوناته. اتصالا بذلك نجد أن الكائن العضوى هو الذى ألهم هربرت سبنسر بصيغة التساند الوظيفى بين أعضاء أو مكونات هذا الكل، وهى الصيغة التى بلورها إميل دوركيم بعد ذلك، بل وخلع

عليـها الطابع الإجتـماعى. وقـد حـدث نفس الأمـر بالنسبـة لقـضيـة التـغير الإجتماعى التى قد تنتاب هذا الكل، حيث وجدنا أن هربرت سبنسر ينقلها هى الأخـرى عن التـغيـر الذى قـد يحـدث للكائن العضـوى البيـولوجى. وهو التغير الذى قد نجد بعض مصادره فى البيئة المحيطة بالكائن العضوى، أو أن هذا التغير قد ينطلق من داخله بالأساس. وهو ما يعنى أن هربرت سبنسر وضع الإطار المبـدئى لمنهج التحليل الوظيفى والنظرية الوظيفيـة، التى قام مـفكرون وظيـفيـون أخـرون بالعمل على تطويره بالنحـو الذى وصل إليـه الآن، وهى النظريـة التى نعرض لمقولاتها أو قضايا الأساسيـة عند هربرت سبنسر.

أولاً: التصور الكلي للمجتمع علي غرار الكلية العضوية:

كـان سبنسر على وعى كامل فى صياغتـه للمماثلة العضوية من أجل المقارنة بين المجتمع والكائن العضوى البيولوجى. فى هذا الصـدد نجده يؤكد أنه كـان يود بـذلك أن يبرز الصفة الكلية للمجـتمع كنتيجة لهـذه المقارنة. اضافة إلى انه سعى إلى التأكيد على خضوع هذا الكيان الكلى الإجتماعى فى نموه وإستقراره لقانون التطور الكلى الشامل. وقد أسس هربرت سبنسر هذه المقـارنة أو المماثلة بطريقـتين، فـهـو من نـاحيـة قـد أسس تماثلاً بين التشريح الداخلى للكائنين العضويين البيولوجى والإجتماعى، ثم أوضح بعد ذلك خضوع كل منهما لعوامل خارجية تؤكد تطوره ونكيف شكله البنائى. وبالنسبـة للتشريح الداخلى نجده يذهب إلى أن المماثلة بين الكائن العضوى البيلوجى والاجتـمـاعى تؤكد أن الأنسـاق الأسـاسيـة الموجـودة فى الكائن العضـوى البيولوجى هى ذاتها الأنساق الموجـودة فى نفس الكائن العضـوى الإجتماعى. ثم يعرض لنسقين موجـودين فى كل منهـما هما نسق التوزيع Distributing System ونسق التنظيم Regulative System. وبالنسبـة لنسق

التوزيع فى الكائن فى العضوى الإجتماعى نجده يتمثل فى السكك الحديدية والطرق والممرات Tracks إلخ، الذى تنتقل عبره السلع من ذلك الجزء فى الكائن العضوى الذى ينتج هذه السلع إلى الأجزاء التى تحتاج إليها. وفى الحيوانات فإن هذه الوظيفة تنجز بواسطة نسق الأوعية الدموية Vascular الذى يحمل الغذاء المهضوم إلى كل أجزاء الجسم(1)، حتى قام بتشبيه خفقات القلب فى سريان الدم بإعتبارها تماثل تلك الزيادات والإنخفاضات المتعاقبة للمواصلات من وقت لأخر، .ومثلما تحاط الأوعية الشريانية والوريدية بواسطة الجدران التى تحدد وتنظم بوضوح مسار الدم فى بناء الكائن العضوى البيلوجى،فإننا نجدها تماثل السكك الحديدية والطرق الرئيسية فى الكائن العضوى الاجتماعى، حيث نجدها محددة أيضاً بالحواجز والأسوار التى تفصلها عن الأرض المحيطة بها. وكلما أصبحت الأوعية الدموية أصغر فان مساراتها تصبح أقل تحديداً، وأقل صرامة من حيث إحاطتها حتى نصل أخيراً إلى الأوعية الشعرية التى ليس لها مسار محدد. وبالمثل فإنه فيما يتعلق بوسائل التوزيع الإجتماعى فإن الطرق الصغيرة تكون غالبا غير مسورة وأقل وضوحاً فى تحددها عن الأرض المجاورة، حتى نصل إلى ممرات الأرض ومدقاتها التى تفتقد كلا من الدوام أو التحدد.

ويتكون نسق التنظيم فى الكائن العضوى الاجتماعى من المؤسسات الحربية والحكومية، وفى الكائن العضوى البيولوجى نجده من الجهاز العصبى Nervomuscular حيث يلعب النسق العصبى دور الهيئة الحاكمة و يتكون من مجموعة من المراكز العصبية المتتابعة التى يخضع كل منها للأخر. حيث نجد ان المثير البسيط يواجه بواسطة إستجابة سريعة من المركز الأدنى كما فى الفعل المنعكس. أما المثير الأكثر تعقيداً فيمرر إلى المراكز الأعلى، حيث يتم الوصول إلى قرارتها عن طريق أنسجة الأعصاب التى تنقل التأثير إلى

العضلات التى يجب أن تتحرك أو تستنفر، وهذه الأنسجة العصبية تماثل أسلاك التلغراف فى الكائن العضوى الإجتماعى. ففى الحيوانات البدائية نجد أن الباعث أو الدافع يمر بطيئاً من جزء إلى آخر، كما تمر الأخبار ببطء فى المجتمع البدائى، فإذا تحقق التطور فإن مسار الدوافع أو البواعث يصبح محدداً بمسارات ثابتة وعلى مدى بناءات راسخة. فمثلاً فى الحيوانات، نجد أن كمية الدم التى تندفع خلال الوعاء الدموى يتم التحكم فيها بواسطة الأعصاب المحركة للأوعية التى تسير على توازى مع جدران الأوعية، ويحدث نفس الشئ فى البناء العضوى الإجتماعى، حيث نجد أن خطوط السكك الحديدية ترافقها عادة أسلاك التلغراف التى تساعد فى السيطرة على المروروتنظم قدر الحركة التى تمر. ويجب أن يعزل كل من الأعصاب والأسلاك بأغلفة عازلة. وبينما نجد ان التلغراف يوضع تحت الأرض، فإن الأسلاك تجمع فى حزم، وكل سلك مفرد له غلافه العازل، وذلك مثل الأعصاب التى تمر فى نخاعها الشوكى حيث نجدها تسير أيضاً فى حزم داخل أغلفة مناظرة[2].

ثم نجده يتحرك ليعقد مماثله تتعلق بتحقيق النمو اوالنضج يعالج فيها التماثل القائم بين الكائن العضوى البيولوجى والإجتماعى. فيؤكد أن النمو يتضح فى كل منهما، وأن كلاهما قد يتأثر فى نموه إما بإتحاد الكائنات العضوية المنفصلة، أو بالنمو التخللى فى الأنسجة الداخلية، أعنى بتكاثرالخلايا فى أحدهما فى مقابل زيادة الأفراد والسكان فى الآخر. ومن ثم تحدث زيادة فى حجم الكائن العضوى بيولوجيا كان أم سياسياً. ثم يوضح تماثل نتائج وطبيعة التطور فى كليهما بتأكيده أن أجزاء كل منهما تتباين بتمام النمو. حيث يحدث لكل منهما زيادة فى البناء، وتؤدى الأجزاء المختلفة بصورة متزامنة مناشط ذات أنماط متباينة. وهذه المناشط ليست مختلفة فقط

ولكنها متكاملة فى نفس الوقت، حيث أن إختلافاتها تفرض عليها ان تكون متصلة للغاية ببعضها البعض حتى توفر إمكانية تواجد كل جزء منها من أجل الاجزاء الآخرى. فى هذا الإطار يوفر الاسهام المتبادل إعتماد متبادلاً بين الأجزاء. وأن الأجزاء المتساندة تعيش وتشكل تجمعاً يتكون على أساس نفس المبدأ العام كما هو الحال فى الكائن العضوى البيولوجى[3]. وتعبر هذه التحولات جميعها عن إحدى جوانب قضايا التطور عنده، حيث التحول من التجانس إلى اللاتجانس. وهو يوضح هذا التحول بالتمثيل بعملية العمل، إذ يؤكد أنه فى العصور الأولى كان كل فرد يعيش فى ظل حالة من الأكتفاء الذاتى. أما فى العصور المتأخرة فقد خضع البشر لعملية التباين،وذلك إلى المدى الذى يكون فيه كل شخص متخصص فى نوع معين من العمل. حيث نجد كل فرد يعتمد فى كل شئ يحتاجه على مجتمعه كى يمده بما يشبع حاجاته. وأكثر من ذلك، فإننا نجد أن هؤلاء الذين يشتركون فى نفس العمل يتجمعون فى أماكن معينة كما نجد مثلاً تجمع الغزالين Spinners فى أولدهام Oldham وصانعو الآلات القاطعة Cutters فى شفيلد Sheffield. وبالمثل فى الكائن الحى، حيث نجد أن الخلايا المنجزة لنفس الوظيفة تتجمع مع بعضها لكى تشكل عضواً كما هو الحال مثلاً فى الكبد. و يحدث نفس الأمر فى الكائن العضوى الاجتماعى مثل الكائن العضوى البيولوجى، حيث يمكنه أن ينتج أو يلد صغاراً فى شكل المستعمرات، التى توضح إلى حد بعيد وبصورة مباشرة الخصائص البنائية الكائنة فى المجتمع الأصلى. ثم يؤكد أن بالرغم أن كلا النموذجين تتم المقابلة بينهما على أساس أن أحدهما مجرد والآخر ملموس وواقعى، وبالرغم من أن هناك اختلافات فى الغايات التى يحققها كل تنظيم، غير أن هذا لا يتبعه اختلاف فى قوانين التنظيم ذاتها، وأن التأثير المتبادل والضرورى بالنسبة للأجزاء فى المجتمع ينتقل بصورة غير مباشرة من جزء إلى آخر[4].

ثانياً: التساند البنائي الوظيفي وعلاقة الكل بالأجزاء:

استناداً إلى التصور الكلى للمجتمع، ذلك التصور الذى كان نتيجة لاستخدام هربرت سبنسر المماثلة ومقارنة خصائص المجتمع بما يماثلها أو يخالفها فى الكائن العضوى البيولوجى. فقد كان على هربرت سبنسر أن يلتزم بعنصر ملائم ومكمل، يتمثل فى إنقسام هذا الكل إلى أجزاء أو عناصر متساندة تؤدى كل منها وظيفة محددة للجزء أو العنصر الآخر، بحيث تكون كل منها فى حاجة إلى ارتباطها بالجزء الآخر. سواء كانت هذه الأجزاء أعضاء فى الكائن العضوى البيولوجى، أو نظم أجتماعية فى الكائن العضوى الاجتماعى. وقد حدد هربرت سبنسر عددها بسته اجزاء، كالنظام العائلى Domestic والنظام الشعائرى Ceremonial والنظام السياسى، والنظام الكهنوتى، والنظام الحرفى والصناعى[5]. فإذا نظرنا إلى هذا الكل الاجتماعى من وجهة نظر نسقيه لوجدنا أن هذا الكيان ينقسم إلى ثلاثة انساق رئيسية.

أول هذه الانساق هو نسق التدعيم Sustaining System وهو ذلك النسق الذى نجد أن من أهم وظائفه تنظيم العلاقات بين نظم وأنساق المجتمع الأخرى. إلى جانب ذلك فإننا نجده يضم أهم وحدات المجتمع المنتجة، منظوراً إليها من خلال الإسهام التى تؤديه فى البناء الكلى للمجتمع. أما النسق الثانى فهو نسق التوزيع Distributing System وهو عبارة عن النسق الذى يهتم بتأكيد تكامل مجموعة من الأجزاء مع بعضها البعض. وتتجلى أهميته بالنسبة للمجتمع الذى يسوده تقسيم العمل، حيث يعمل على صياغة التكامل بين الأنساق الأخرى و بعضها البعض، وتحدد وظيفته الرئيسية فى نقل الإسهامات بين أجزاء النسق أو بين أنساق البناء المتفاعلة. وتظهر فاعلية النسق الثالث وهو النسق التنظيمى Regulating System فى حالة الحروب

بين المجتمعات. وذلك حينما يتم بناء تنظيم حكومى وعسكرى، حيث يعمل على تأكيد خضوع مراكز الحكم المحلية لمركز عام حاكم، من شأن أن يؤدى إلى تأكيد التعاون بين المكونات الداخلية للكل فى حالة صراعها مع كل آخر. وكما هى الحال بالنسبة للكائن العضوى البيولوجى يحدث نفس الأمر فى المجتمع. حيث يتخذ هذا شكل ظهور مركز مسيطر على المراكز الخاضعة، وذلك مع زيادة فى حجم ودرجة تعقيد المركز المسيطر.

وبعد أن يوضح سبنسر تساند هذه الأنساق يؤكد أنه فى بعض الأحيان تتصاعد اهمية أحد هذه الأنساق فيشغل مكانة النسق المحورى التى تلتف حوله باقى الأنساق. فإذا كان المجتمع عسكريا فإننا نجد أن النسق التنظيمى أو الحربى هو السائد فى الغالب، و من ثم نجد ترابطاً مستمراً بين أجزاء المجتمع وعناصره. فمثلاً نجد فى النموذج العسكرى ضبطاً مركزياً قوياً، حيث يكون المجتمع عبارة عن إتحاد يسعى إلى الحرب، وله تنظيم متدرج للسلطة، ويميل الدين فى هذا المجتمع لأن يكون عسكرياً، حيث يشبه النظام الكهنوتى النظام العسكرى. وتكون الحياة بكاملها خاضعة للنظام والفرد خاضعاً للمجتمع وتتصف الحياة فى طبيعتها بالقسرية والقهر. أما إذا كان المجتمع صناعياً، فإننا نجد أن التجارة أهم من الحرب، وتسود النظم السياسية الحرة، وتتسع الحرية لتشمل البناءات الثقافية والاقتصادية، وتتغير طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة، ويكون التعاون فى هذا المجتمع إرادياً، ويتوقف كون المجتمع عسكرياً أو صناعياً على تفاعل وتساند مستويات أخرى من الظواهر والعناصر(6).

فإذا حاولنا توضيح هذه المستويات الثلاثة التى على أساسها يتحدد شكل ووظيفة بناء النموذج الاجتماعى، لوجدنا المستوى البيولوجى الفردى أو المكونات الفرعية للنسق الاجتماعى، إضافة إلى المستوى الأيكولوجى

الخارجى أو البيئة المحيطة بالنموذج الاجتماعى إضافة إلى مستوى النموذج الاجتماعى الذى يخضع لتأثير المستويين الآخرين. ولتوضيح العلاقة بين المستوى البيولوجى والاجتماعى فإنه من الضرورى الكشف عن العوامل الداخلية الفاعلة فى عملية التطور الاجتماعى.

ولإنجاز ذلك فإن علينا أن نلاحظ مبدأ الإنسان الفرد الذى نعتبره وحدة اجتماعية، حيث يتميز هذا الفرد بسمات فيزيقية معينة مثل درجات القوة والنشاط والتحول، تلك التى تؤثر على نمو وبناء المجتمع.على هذا النحو يتميز الإنسان فى كل حالة بواسطة السمات العاطفية التى تساعد أو تعوق أو تعدل الأنشطة التى تقع فى المجتمع أو التطورات التى تحدث له. حيث ينسب سبنسر ذلك إلى درجة الذكاء والميول الفكرية الخاصة بالإنسان الفرد. وبذلك تصبح هذه العوامل أسباباً مساعدة على الاستقرار أو التغير الاجتماعى(7). ويصل هربرت سبنسر من ذلك إلى نتيجة إجمالية موجزها أن الصفات أو الخصائص البيولوجية والعاطفية للأفراد تسهم فى تشكيل الخصائص الإجتماعية للنموذج الاجتماعى المحتوى لهم(*). ويتمثل المستوى الأيكولوجى المحيط بالنسق الاجتماعى فيما يسميه هربرت سبنسر بالعوامل الخارجية للتطور الاجتماعى، وهى عديدة كما يؤكد، وذات فعاليات متعددة وتشمل المناخ والسطح وتضاريس السطح والحياة البنائية والحياة الحيوانية. ثم يؤكد أنه إستناداً إلى هذه الخصائص، التى على المستوى العضوى وغير العضوى والتى تسود البيئة تتأسس إمكانية قيام التطور اجتماعى(8). ويؤكد مارفن هاريس هذه الأفكار عند سبنسر بقوله ان العوامل الداخلية فى

(*) يختلف هربرت فى ذلك عن اميل دوركيم حيث يؤكد الأخير على ان المجتمع هو الذى يخلق الأفراد وفقاً لخصائصه فى الوجود عليهم، وتوجد مناقشة لذلك فى مؤلفنا دوركيم والتصور الوظيفى للمجتمع.

تفاعلها مع العوامل الخارجية على المستوى العضوى وغير العضوى تساهم فى خلق التطور الاجتماعى الثقافى(9).

وتتحدد وجهة نظر هربرت سبنسر فى أن المجتمع إذا ظهر لنا باعتباره كلا عضوياً، وإذا أمكن تحليل هذا الكل إلى أجزاء متساند فى صورة نظم أو أنساق. فإن الرابطة بين هذه الأجزاء والكل تتشكل من الإسهامات المختلفة التى تؤديها لغاية واحدة، هو بناء المجتمع ككل فهو يركز على الإسهامات المختلفة التى تؤديها جهود وانشطه العناصر من أجل الوجود الأفضل للكل. وبتعبير هربرت سبنسر «أننا يجب أن نكتشف وظائفها». وبهذا الأسلوب فقد منح هربرت سبنسر علم الاجتماع طريقة مميزة فى النظر إلى الأمور، هذه النظرة تنبثق من التأكيد على «كليات المجتمعات»، ثم على «الارتباطات» بين أجزائها. اضافة إلى تأكيده على أنه من الأفضل فهم أى جزء أو عنصر من خلال ارتباطه بالعناصر الأخرى أو بالبناء ككل. ثم يذهب إلى القول «أننا قد ندرس ديانه معينة، أو قانوناً شرعياً معيناً، أو مجموعة من النظم الاقتصادية، ولكننا حينما ندرس اجتماعية الدين أو اجتماعية القانون أو اجتماعية النظم الاقتصادية، فنحن فى هذه الحالة نستهدف دراسة العلاقة بين الدين والقانون والنسق الاقتصادى وملامح المجتمع الأخرى».

بيد أننا نأخذ على هربرت سبنسر أنه بحكم قناعاته النفعية والفردية، فإننا نجده يرى أن الجزء يتميز دائماً على الكل الذى يحتويه، فالجزء يؤدى وظائف قد لا تكون معينة له بواسطة الكل. كذلك يمكن للجزء أو العنصر أن يؤدى وظيفة للعنصر الآخر، دون أن يرتبط ذلك مباشرة وحاجات محددة يطرحها هذا الكل. ثم تأتى مسألة أن الكل يتشكل بخصائص الأجزاء كتأكيد قوى على غياب هذا الوجود الكلى المسبق. إستنتاجاً من ذلك نلاحظ تأثر هربرت سبنسر إلى حد كبير بالأخلاق النفعية وفلسفة الحرية الاقتصادية،

وأيضاً بالنزعة الليبرالية، ونتيجة للتأثر بهذه الأفكار نجده قد اكد على أولوية الجزء على الكل، وهو موقف آثار إميل دوركيم فإتخذ من ذلك موقفاً مضاداً، وقدم صياغة مقابلة بل وأكثر تطرفاً يمحو فيها فاعلية الجزء تماماً ليخلى الساحة تماما لوجود كلى متكامل.

ثالثا: هربرت سبنسر وقضية التغير الاجتماعي:

من المدهش حقاً ان نجد أن هربرت سبنسر هو المبتدع للمماثلة العضوية، التى أورثت فيما بعد علم الاجتماع نسقاً اجتماعيا إستاتيكياً، يسعى دائماً باتجاه التوازن ويتمسك به،فى مقابل رفض كل تفاعلات التغير سواء من داخله أو من خارجه، أن نجده صاحب نظرية فى التغير الاجتماعى. حيث استخدم كل وحدات نموذجه النظرى لإثبات قضية واحدة مؤداها خضوع المجتمع ككل نطاقات الكون المحيط لفاعلية قانون التطور الشامل.

يؤكد ذلك قول هربرت سبنسر فى كتابه «الاستقرار الاجتماعى» أن الطبيعة فى فى مسيرتها فى إتجاه التعقد اللانهائى تنمو على الدوام نحو طور جديد. حيث تشكل كل نتيجة تالية تأثير إضافى جديد، من وظيفته بدرجة ما أن يعدل كل نتائج المستقبل. تأكيدا لذلك أننا إذا قلبنا صفحات تاريخ الأرض منذ العصور القديمة، وإذا فسرنا أحداث الماضى المجهول، فإننا سوف نكتشف وقوع هذا التغير الشامل الذى لا يتوقف أبداً. ونجد نفس هذا القانون بالمثل فى العالم العضوى وغير العضوى حيث يتخذ شكل تشكلها وإعادة تكونها من جديد. كما يحدث ايضا فى الأشكال الدائمة التنوع فى الحياة الحيواندة والنباتية. ففى المناخ المعتدل وفى درجة الحرارة المنخفضة، فإن الأرض والبحر يقدمان على الدوام سلالات من الحشرات والحيوانات والنباتات الجديدة، التى تصبح جميعها خاضعة للتحول والتغير. على هذا

النحو فقد يصبح غريباً حقاً أن يكون الإنسان ثابت وغير متغير فى قلب هذا العالم المتقلب والمتغير. غير أن الأمر ليس على هذا النحو، فإن الإنسان يطيع أيضاً قانون التنوع اللانهائى لأن ظروفه متغيرة على الدوام وهو يلائم نفسه معها دائماً[10].

فإذا كانت الظروف الخارجية عن الإنسان هى المتغيرة أساساً، وهى التى تستدعى من الإنسان أن يغير من ذاته من اجل التوافق معها، فإننا نكون أمام نوعين من الظروف المنبثقة من العالم غير العضوى، والظروف المنبثقة من العالم العضوى، التى على الإنسان أن يتكيف معها. غير أننا إذا تأملنا الأمر فإننا سوف نجد أن هناك عالماً ثالثاً هو العالم فوق العضوى أى الاجتماعى. فما هى مكانته وظروفه داخل هذه السلسلة المتغيرة من الظروف؟. للإجابة على ذلك نجد أن هربرت سبنسر يؤكد فى كتابه مبادئ علم الاجتماع أن أسباب ما يسمى بالظواهر فوق العضوية توجد فى العوامل الخارجية أصلاً والداخلية كذلك. فإذا تناولنا هذه العوامل معا وفى جملتها، فإننا نجد أن السمات الداخلية تحدد ما يسميه هربرت سبنسر صراحة «طبيعة الوحدات الاجتماعية» ويقصد به الاستعداد الوراثى للأفراد فى الجماعة. ثم يؤكد أن العوامل الداخلية تفاعلت مع العوامل الخارجية – الظروف اللاعضوية مع العضوية – فأنتجت التطور الاجتماعى الثقافى. وأن كل مرحلة فى التطور الاجتماعى والثقافى تميل لأن يكون لها انطباعها الملائم عن الطبيعة البشرية. وبأسلوب التغذية الخلفية، فإن الأولى لا يمكن أن تتغير بدون التأثير على الثانية. ولكى يحيا المجتمع مستقراً فإن تنظيماته يجب أن تتلاءم وطبائع أعضائه الأفراد. فإذا أنتج تغير أساسى فى الظروف تغييراً فى بناء المجتمع أو فى طبائع أفراده، فإن طبائع أفراده أو بناء المجتمع ينبغى أن يخضع لتغير ملائم لذلك التغير الذى حدث فى الآخر[11]. وهو بذلك يوضح

انتقالا متدرجاً لطاقة التغير حينما يؤكد أن الظروف أو العوامل الخارجية هى التى تحدد الطبائع الأساسية للأفراد. وأن هؤلاء الأفراد قد يؤسسوا تغيرات فى هذه الظروف أو العوامل. ويشير المستوى الثانى إلى انتقاله أخرى لطاقة التغير على مستوى الطبائع الأساسية للأفراد والخصائص المميزة للوحدة الاجتماعية. وهو ما يعنى أن الاولى تساهم فى تأسيس الثانية، فإذا تأسست الثانية فإنها تلعب دوراً جديداً فتؤثر على الوحدات المكونة فتعدل من صفاتها.

وفى محاولة البحث عن مصادر التغير عند هربرت سبنسر فإننا نجدها – استنادا إلى ما سبق – تنقسم إلى مصدرين. المصادر الخارجية وهى التى تشمل المناخ والسطح وتضاريسه، والحياة النباتية والحيوانية المحيطة، حيث تعتمد إمكانية التطور الاجتماعى على مجموعة الظروف المشكلة لخصائص البيئة المحيطة. وتتعلق المصادر الداخلية للتغير بخصائص الأفراد كوحدات اجتماعية وهى تشمل الخصائص الفيزيقية ودرجات القوة والنشاط والتحمل، تلك التى تؤثر على نمو بناء المجتمع. ذلك لأن الإنسان يتميز فى كل حالة بخصائص شعورية، تساعد أو تعوق أو تعدل جهود المجتمع وتطوره. وتعد درجة ذكائه وميوله الفكرية المتعلقة به من العوامل التى تساعد فى تأكيد الاستقرار أو التغير الاجتماعى. وبعبارة أخرى فإن الخصائص الفيزيقية والنفسية للأفراد، التى تشكل مستقبل المجتمع يجب أن تكون واضحة[12].

فإذا كنا قد انتهينا الآن من الحديث عن طبيعة التغير ومصادره عند هربرت سبنسر، فإن ذلك يفرض علينا ضرورة أن نتجه إلى دراسة أشكال (التغير الاجتماعى) أو كما يسميها هربرت سبنسر (التحولات الاجتماعية Social meta-morphorgentic، حيث يركز سبنسر على نموذجين أساسيين من عمليات التغير. الأول يتمثل فى التغير الذى يأخذ شكل التباين المتزايد أو

الحركة من البناءات البسيطة إلى البناءات المعقدة. أما شكل التغير الثانى فيتحدد بالحركة من المجتمع الحربى إلى الصناعى، ومن الصناعى إلى الحربى. ويعالج سبنسر الشكل الأول باعتباره يتحدد أساساً باستعداد الكائنات العضوية الاجتماعية نحو التزايد فى الحجم (التكامل) سواء كان ذلك عن طريق زيادة السكان، أو إتحاد التجمعات الصغيرة. غير أننا نجده يؤكد فيما يتعلق بهذا الشكل من التغير أن العادات الموروثة فى المجتمعات التقليدية يمكن أن تمنع عمليات التطور الاجتماعى.

وهو يتساءل بالنسبة للشكل الثانى من التغير عن السبب المحدد لتحرك المجتمع، دون النظر إلى درجة بساطته أو تعقيده – وانتقاله نحو النموذج العسكرى أو الصناعى؟. وفى الإجابة على هذا التساؤل يضع سبنسر تأكيداً قوياً على حضور أو غياب الحرب والصراع. ففى كتابة مبادئ علم الاجتماع يؤكد أن النظم السياسية، سوف تتشكل بهذا الأسلوب أو ذاك وفقاً لمدى اندلاع الحرب أو انتشار السلام. فإذا لم يصبح البناء القهرى للمجتمع غاية فى الصرامة كنتيجة لمتابعة جهود وأنشطة حالة الحرب، فإن نسق التنظيم غير القهرى الملائم للمجتمع الصناعى سوف يبدأ فى الظهور، طالما أن الصناعة تزدهر غير متأثرة بالحرب. وكمثال على ذلك يشير هربرت سبنسر إلى التحرير الهائل للبناء السياسى فى القرن السابق فى أوروبا بعد سنة 1815. غير أنه حذر فى نفس الوقت مؤكدا أن العادات الحربية، قد أعادت نمو وقيام نموذج البناء العسكرى. ولقد كتب فى بداية القرن العشرين – متنبأ أنه فى الحالة الراهنة للتجهيز المسلح فى أنحاء أوربا، فإن حادثة غير متوقعة قد تسبب الحروب التى قد تستمر ربما إلى جيل كامل، كما أنها سوف تعيد أحياء الأشكال القهرية للضبط السياسى[14].

غير أننا إذا أمعنا النظر فى الفقرة السابقة فسوف نجد أن التطور أو التغير

الاجتماعى لا يسير دائماً باتجاه التقدم والكمال، ولكنه أحياناً يواجه الأنحلال والتخلف. فإذا كان سبنسر يؤمن بحركة التقدم فى التغير من المجتمع العسكرى إلى المجتمع الصناعى فإنه – كما فى الفقرة السابقة – يؤكد أن المجتمع قد يعود من المجتمع الصناعى إلى المجتمع العسكرى. وهو يؤكد فى كتاباته أن هناك حضارات قد تأفل بعد إزدهارها، بينما أخرى قد تأخذ بأسباب النشوء والارتقاء.

على هذا النحو تكون هذه الحركة شاهدة على أن المجتمع الإنسانى يخضع لقانون التطور بشطريه النشوء والإرتقاء من ناحية، ثم الانحلال والانهيار من ناحية أخرى[15].

رابعا: التطور بحث دائم عن توازن جديد:

أراد هربرت سبنسر بقانون التطور أن يؤسس فلسفة تركيبية يؤلف فيها بين فكرتين أساسيتين انتشرتا على ساحة القرن الثامن عشر. وتتحدد الفكرة الأولى بمفهوم التحول Transformation فى الحياة العضوية، وهى الفكرة التى اشتهرت بالتطور العضوى، بينما تتعلق الفكرة الثانية بالتقدم البشرى. وإذا كان الفكر البيولوجى فى هذه الفقرة قد قدم الفكرة الأولى التى تستند إلى إعتقاد أساسى يذهب إلى عدم ثبات الكائن الحى كما ذهب كل من أدانسون Adanson ودى موبرتا De Moubertuis و بوفو Buffon وإيراسموس داروين Darwin وكابانس Cabanis ولاسيبيد Lacepede ولامارك Lamark فإن الفكرة الثانية قد إنتقلت إليه من الفيلسوف الفرنسى أوجست كونت حيث أسس هربرت سبنسر – متأثراً به – نظريته عن التقدم البشرى التى نشرها فى كتابة الاستقرار الاجتماعى Social Statics الذى نشر فى 1851[16].

فإذا شكلت الفكرتان السابقتان المضمون النظرى للتصور التطورى عند

هربرت سبنسر، فإن النموذج النظرى لكى يمارس فاعليته لا بد وأن تكون له أسسه المنهجية، التى تشكل المعايير المنظمة أو المؤسسة لهذه الأفكار. وقد وجد هربرت سبنسر هذه الأسس فى فيزياء وميكانيكا القرن الثامن عشر والتاسع عشر(17). حيث نقل عنها مضمون قانونه الذى شكل عنصراً محورياً تلتف حوله كل عناصر نموذجه النظرى.

ونقصد بهذا القانون قانون استمرار القوة Persistence of force حيث يعرض له بتأكيده على أن هناك نوعين من القوة، تلك القوة التى تعرف بها المادة على أنها موجودة، وتلك القوة التى تصبح من خلالها المادة فاعلة أو نشيطة. ولأن المادة يمكن أن تعرف بواسطة القوة التى تمارس بها فعلها علينا، فإنه بتعبير واضح نجد أن نوعى القوة الموجودتين هما المادة والطاقة، حيث نجد أن كل منهما لا تتغير فى كميتها ولكنها قابلة فقط للتحول من شكل لأخر. ويتبع ذلك حينئذ أن القوة وهى الشكل النهائى لكل الوجود هى بالمثل لا تتغير فى كمها، بل تبقى مستمرة. وطالما أن القوة موجودة فإن العلاقات التى بين هذه القوى تستمر كما هى، وهى قد تخضع لبعض التحولات إلا أن هذه التحولات لا يجب أن تنتقص من كمها شيئاً(18). ثم يعطينا سبنسر مثالاً يوضح فاعلية هذا القانون فى الحياة الاجتماعية بقوله لنسلم بأن كمية الجهود والأنشطة التى يؤديها أى مجتمع تتناسب وكميات القوى الطبيعية التى أمدته بها بيئته. ونمثل لهذه القضية بحقيقة أن المحصول الطيب يؤدى إلى نشاط كبير فى كل نطاقات العمل، وأن القوى الاجتماعية الموجودة فى الحركة والتى نتجت أو تحققت من خلال إنتاج القمح هى أساساً من خلق طاقة الإشعاع الشمسى. على هذا النحو يبدو العالم بالنسبة له عالما يتكون من المادة والحركة أو القوة، حيث نجده كما هو واضح يؤكد على أن الوعى يجب أن يتحول إلى حركة، مثلما تتحول الحركة إلى

حرارة. غير أن المادة والحركة توجدان فى الكون بعيدة عن كونها ساكنة، بل تخضعان باستمرار للتغير المستمر، وأن الصياغة التى يجب أن نبحث عنها هى الصياغة التى تستطيع أن توجز فى قانون واحد خصائص التغير فى كل أقسام العالم[19].

ويؤكد هربرت سبنسر أن المادة فى حركتها وتفاعلها تخضع لخاصيتين، الأولى هى خاصية التباين الذى يقصد به الانتقال من حالة تجانس المادة إلى لا تجانسها، والثانية خاصية التكامل التى تسير جنباً إلى جنب مع خاصية التباين[20]. غير أن خاصية التكامل تعد هى الخاصية الأكثر أهمية، إذ على أساسها تميل المادة لأن تصبح متكاملة بصورة دائمة. بمعنى أن تكون مضغوطة مع بعضها بصورة أكثر تماسكاً، وتتضمن هذه العملية وقوع نوع من التباين، إذ تتجمع الأجزاء المتجانسة مع بعضها لتكون عضواً يتباين عن الأعضاء الأخرى للكائن العضوى. وتتعلق خاصية التباين بالحركة أساساً. فبدلا من أن تميل الحركة كالمادة نحو التكامل نجدها تميل إلى التشتت والتفتت، أى بدلا من أن تصبح مركزة فى مواضع معينة نجدها تنتشر باطراد فى سائر أرجاء الكون.

وبعد أن يوضح سبنسر فاعلية هذا القانون فى النطاقات الطبيعية، والجيولوجية والحيوانية، حتى فى تطور الأدوات التى يصنعها الإنسان نجده يتتبع فاعلية هذا القانون فى التجمع الإنسانى. فيؤكد أن المجتمعات البدائية مجتمعات تسودها درجة عالية من التجانس فى إنجازها لأعمالها، أو فى شروط وظروف حياة أفرادها. غير أنه ظهرت مرحلة بدأ يسود التجمع الإنسانى عدد غير محدود من شرائح المكانة والمهنة، ثم وقع تقسيم العمل. وبناء عليه تحقق التكامل الاجتماعى بواسطة تساند كافة أقسام المجتمع، حيث أصبح من الصعب بالنسبة لأى جزء أن ينعزل أو يعيش بعيداً عن باقى

أجزاء المجتمع كما كان يحدث فى أى مجتمع غير منظم. وهكذا يتحرك هربرت سبنسر لكى ينتقى الشواهد التى تؤكد صدق وجهة نظره فى تطور النظم السياسية والعائلية والتربوية. ثم التغيرات التى انتابت هذه النظم فأهتز توازنها، وتحركها لاستعادة توازنها من جديد، مع الالتزام الكامل بفكره وأسلوبه فى البرهنة لشكل الكائن العضوى موضع الدراسة كشكل يمثل كلا بنائياً وظيفياً[20].

والواقع أن التحولات الكثيرة التى يعرض لها نموذج هربرت سبنسر تبرز أمامنا نتيجتين هامتين، الأولى أنه كلما أزداد المركب العضوى الحى تعقيداً كلما أزداد تخصصاً وتفرداً، أما الثانية فتؤكد أنه كلما أزداد الأعضاء تفرداً واختصاصا كلما ازدادوا استقلالا[21]. حيث تصبح هاتان النتيجتان مكملتان لعمليات الانتقال من البسيط إلى المركب، ومن التجانس إلى التباين المتكامل.

بيد أن هذا التحول الذى يخضع له الكل العضوى لا يتم إلا إذا ظهر ما يهز توازنه، أو إذا كان الكائن العضوى فى حاجة إلى السعى نحو تحقيق توازن واكتمال جديد. وهو يؤكد أن انتقال الكائن العضوى من حالة عدم التوازن إلى حالة تحقيقه للتوازن تتجلى فى أربعة حالات، هى فى ذاتها أربعة مراحل. وهى حاله عدم استقرار أو ثبات المتجانس، ثم تعدد النتائج أو المتواليات، ثم العزل ثم تحقيق التوازن. غير ان هناك بعض العوامل التى تهز توازن بناء الكائن العضوى الاجتماعى فتدفعه إلى طلب تحقيق توازن جديد، وتنتج هذه العوامل عادة من مصادر ثلاثة.

1- العوامل البيئية المحيطة. أو ما يمكن أن نسميه الأنساق المجاورة للنسق أو العوامل الخارجية. وهى تشمل البيئة الجغرافية وشكل سطح الأرض وتضاريسها، وشكل الحياة النباتية التى عليها، كذلك الحياة الحيوانية وما قد ينبثق عنها فيؤثر على اجتماع البشر أو يوتره.

- العوامل الداخلية وهى العوامل التى تمثل فى نظره الأبعاد الفردية[22]، وهى تتعلق بالخصائص العاطفية والتكوين الطبيعى والذكاء، حيث أن الظواهر الإجتماعية يمكن أن تستند إلى هذه الصفات. ومن ثم فإن تأسيس أى جديد فى هذه الخصائص من شأنه أن يؤدى إلى إثارة توتر فى كل الظواهر الاجتماعية ويطلب إليها السعى لتحقيق توازن جديد.

3- بالإضافة إلى ذلك يوجد عامل آخر لم يشر إليه صراحة و يتعلق بحجم التجمع الاجتماعى. فى هذا الصدد نجده يؤكد على أن هناك تلائم بين الأرض التى تحيا عليها الجماعة وبين عدد أشخاصها، فإذا زاد عدد الأشخاص فمن الضرورى أن يزداد حجم التفاعل الناتج عنهم، ومن ثم فلا بد أن يحدث تعديل فى شكل البناء الاجتماعى تحقيقاً لتكامل وتوازن جديد.

المراجـــع

1- H. Elliot,: Op. Cit. Pp. 142 - 144.

2- H. Elliot,: Op. Cit. Pp. 142 - 144.

3- M. De-Grange,: Op. Cit. Pp. 184 - 185.

4- H. Elliot,: Op. Cit, P. 142.

5- M. De Grange: Op, Cit, P. 186.

6- D. Martindale: Op. Cit. P. 68.

7- Ibid. P. 69.

8- M. De Grange,: Op. Cit. P. 183.

9- M. Harris: Op. Cit. P. 130.

10- Ibid. P. 124.

11- Ibid. P. 130.

12- M. de Grange: Op. Cit. P. 183.

13- Smelser N. J: Essays in Sociological Explanation Prentice-Hal inc, Englewood - cliffs, New Jercey, 1928, P.

14 – د. مصطفى الخشاب: مرجع سابق، ص 274.

15- A. R. Radclife - Brown: Op. Cit. P. 178.

16 – د. نيقولا، تيماشيف، نظرية علم الإجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف بمصر، 1970 ص 50.

17- H. Elliot: Op. Cit. P. 238.

18- Ibid. P. 240.

19 - د. أحمد الخشاب: التفكير الإجتماعى: دراسة تكاملية للنظرية الإجتماعية الدار القومية للطباعة والنشر، 1963، ص ص 507 - 508.

20- Martindale D: Op. Cit. P. 69.

21- H. Elliot: Op. Cit. P. 244.

22 - د. مصطفى الخشاب: مرجع سابق، ص 273.